



المملكة الأردنية الهاشمية  
مجلس النواب

## مجلس النواب

الدورة العادية السادسة لمجلس الأمة التاسع

محضر الجلسة الاستثنائية الثانية

المعقودة يوم الخميس ٢ ربيع الأول ١٣٩٣ هـ الموافق ٥ نيسان ١٩٧٣ م

(الجلد ١٨)

(العدد ٩)

جَدْوَلُ الْأَعْيَانِ

صفحة

٤٧٢

(موافقة)

٤٧٢

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

٢ - تلاوة الأمانة الملكية السامية المنظمة الخاتمة مشروع قانون مؤسسة

التنمية الصناعية لسنة ١٩٧٣ إلى إغاثات الدورة الاستثنائية لمجلس الأمة

## صفحة

- ٣ - تلاوة الارادة الملكية السامية المتضمنة اضافة مشروع تعديل الدستور الاردني ومشروع قانون الاتحاد الوطني العربي لسنة ١٩٧٣ الى اجاث الدورة الاستثنائية لمجلس الامة . ٤٧٣
- ٤ - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ( ٤٥٦٤ ) المتضمن تقديم مشروع تعديل الدستور الاردني لسنة ١٩٧٣ . ٤٧٤
- أ - اقرار مشروع تعديل الدستور الاردني لسنة ١٩٧٣ . ٤٧٥
- ٥ - مقررات اللجنة القانونية : -
- أ - قرار رقم (٢٠) المؤرخ في ١٩٧٣/٣/٢٠ بشأن : - ٤٨٠
- ١ - مشروع القانون المعدل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٧٣ (موافقة مع التعديل ٤٨١
- ٢ - مشروع قانون الاحوال المدنية لسنة ١٩٧٣ (بالقرار للاعيان) ٤٨٥
- ٣ - مشروع قانون المجاري العامة لسنة ١٩٧٠ (مرفوضا) للاعيان ٤٩٧
- ب - قرار رقم (٢١) المؤرخ في ١٩٧٣/٣/٢٠ بشأن مشروع القانون المعدل لقانون نقابة المحامين النظاميين لسنة ١٩٧٣ . (موافقة مع بعض التعديل/ للاعيان) ٥٠٥
- ٦ - قراءة مشاريع القوانين الواردة من الحكومة وللوزعة على الاعضاء والنظر في اجالتها الى اللجان المختصة . ٥١٧
- أ - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٣٤٩٦) المتضمن تقديم مشروع قانون مؤسسة التنمية الصناعية . (تقرر احالته للجنة القانونية) ٥١٧
- ٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة (لم تعين) ٥٢٩

كلمة النائب المحترم السيد الأستاذ يوسف الطلسم ، القراح ارسال برقية الى رئيسة وزراء الجمة لتطبيق اتفاقية جيفت حول اسرى الحرب الباكستانيين وامادتهم الى دولهم ( النظر البرقية بالوكالة بالامر المنفذ )



مكتبة  
البرلمان

## مجلس النواب

## مجلس النواب

اجتمع المجلس علنا وينصاب قانوني في الساعة الحادية عشرة صباحا من يوم الاربعاء الواقع في ١٩٧٣/٤/٤ برئاسة معالي السيد كامل عريقات ورئيس المجلس وبحضور امين عام مجلس الامة الاستاذ هاني خير .

وتغيب معتذرا السادة : مصباح الكاظمي ، مرسى عيسى عابده ، رمضان حجه ، صدي الجعبري ، حافظ عبد النبي ، عبد القادر الصالح ، حفطي ملحيس وعيسى عقل .

وتغيب بدون معللة سعادة السيد رفعت المقتي .

## وحضر من الحكومة :

رئيس الوزراء ووزير الدفاع دولة السيد احمد اللوزي .

وزير الانشاء والتعمير معالي الدكتور صبيح امين عمرو .

وزير الخارجية معالي السيد صلاح ابو زيد .

وزير دولة معالي السيد رشاد الخطيب .

وزير العنلية معالي السيد سالم مساعده .

وزير المالية معالي السيد فريد السعد .

وزير النقل معالي السيد نديم الزرو .

## افتتاح الجلسة

السيد الرئيس :

النصاب قانوني : اعلن افتتاح الجلسة .

( بسم الله الرحمن الرحيم )

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم .

## ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

السيد الرئيس :

يتلى محضر الجلسة السابقة

الجميع : نصادق على ما جاء فيه ونعفي الامين العام

## ٢ - تلاوة الارادة الملكية السامية باضافة

مشروع قانون مؤسسة التنمية الصناعية

لسنة ١٩٧٣ الى اعمال الدورة

الاستثنائية .

السيد الرئيس

تتلى الارادة الملكية السامية .

( وهنا وقف جميع من في القاعة )

السيد الامين العام

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة ( ١ ) للمادة ( ٨٢ ) من الدستور

أمر بما هو آت : -

يضاف ما يلي الى الامور المعينة في الارادة

الملكية الصادرة بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٤ التي دعي مجلس

الامة في دورة استثنائية من اجل اقرارها : -

١ - مشروع قانون مؤسسة التنمية الصناعية

لسنة ١٩٧٣ .

١٩٧٣/٣/١٧

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء

احمد عبد الكريم الطراونة



## ٣ - تلاوة الارادة الملكية السامية باضافة

مشروع تعديل الدستور الاردني

ومشروع قانون الاتحاد الوطني لسنة

١٩٧٣ الى اعمال الدورة الاستثنائية .

السيد الرئيس

تتلى الارادة الملكية السامية الثانية

السيد الامين العام

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة ( ١ ) للمادة ( ٨٢ ) من الدستور

أمر بما هو آت : -

يضاف ما يلي الى الامور المعينة في الارادة

الملكية الصادرة بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٤ التي دعي مجلس

مجلس الامة في دورة استثنائية من اجل اقرارها :

١ - ( مشروع تعديل الدستور الاردني لسنة ١٩٧٣ )

٢ - ( مشروع قانون الاتحاد الوطني العربي

لسنة ١٩٧٣ )

١٩٧٣/٣/٢٧

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء

احمد اللوزي

وزير الداخلية

احمد الطراونة

« وهنا جلس الجميع »

السيد العظيم نائب معان

معالي الرئيس

بجاءت لنا الانباء انه المندوبان تسمين الب

امير باكتفالي الى بغداد من اجل حضور من المجلس

هكذا في الأصل



الكريم ارسال برقية الى رئيسة حكومة الهند لتحقيق اتفاقيات جنيف والقوانين الدولية بشأن الاسرى واعادتهم الى ذويهم في الباكستان .

السيد الرئيس

لمجلس النواب ام الى رئيسة الحكومة .

السيد العظم نائب معان

الى رئيسة الحكومة .

السيد الرئيس

نحن لا نرسل الى حكومة .

السيد العظم نائب معان

كالعادة الى رئيسة الحكومة .

السيد الرئيس

طيب . هل يوافق المجلس على ارسال برقية ؟  
الجميع : موافقون .

٤ - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء  
رقم ٤٥٦٤ باحالة مشروع تعديل  
الدستور .

السيد الرئيس

يتلى كتاب دولة رئيس الوزراء حول الدستور .

السيد الامين العام

الرقم : ٤٥٦٤ / ١ / د

التاريخ : ١٩٧٣ / ٣ / ٢٧

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث اليكم بـ ١٢٠ نسخة من مشروع تعديل الدستور الاردني لسنة ١٩٧٣ يشكله الذي اقره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٣ / ٣ / ٢٦ مع الاسباب الموجبة له وارجو معاليكم عرضه على مجلس النواب للنظر في اقراره .

واقبلوا فائق الاحترام .  
رئيس الوزراء  
احمد اللوزي



(١)

السيد الرئيس

ما رأي معالي رئيس اللجنة القانونية ؟

السيد رئيس اللجنة القانونية

لقد قرأته اللجنة .

السيد رئيس الوزراء وزير الدفاع

معالي الرئيس

ارجو ان ينظر الى هذا المشروع نظرة استعمجال ليدرس ويقرأ في هذه الجلسة .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على اعطائه صفة الاستعمجال ؟  
الجميع : موافقون .

السيد الرئيس

اذن تفضل يا سلمان بك القضاء الى المنصة لتلاوة التعديل .

السيد المقرر

اهم ما يميز اي بلد عن الآخر هو نظامه واسلوب الحكم فيه ومن مميزات هذا البلد دستوره وإيمانه بهذا الدستور وإيمانه بالشرعية وسيادة القانون وتمسكه بالديمقراطية منذ نشأته وبالحياة البرلمانية أسلوبا للحكم .

والدستور في هذا البلد الأبي الصامد عاش ويعيش موفور الكرامة مصونا من العبث في جس من هذا الايمان الصادق ورعاية وحماية جلالة الملك الحسين المعظم حامي الدستور .

ان الحياة النيابية التي اعتمدها دستورنا تلقى من الحسين المعظم كل رعاية ودعم ومواقف الحسين المعظم دائما مواقف حق وخير .



مجلس النواب

ان مشروع تعديل الدستور المعروض على مجلسكم الكريم جاء برهانا ساطعا على مدى تمسك الحسين بالدستور وإيمانه بضرورة استمرار الحياة النيابية في هذا البلد فقد جاء هذا المشروع ذروة في التفكير الصائب محققا للمصلحة القومية العليا مقننا الضرورات بقدرها الصحيح .

وهذه ليست اول مرة يقف الحسين فيها من الدستور ومن الحياة النيابية موقف الحماية والرعاية فواقفه في هذا البلد ولائته لا تحصى ، فوقفه مثالا سنة ١٩٥٦/٥٥ عندما وجد ان حل مجلس النواب في ذلك الوقت يخالف الدستور لم يتردد في تصويب الامر فأمر في ١٧/١/١٩٥٦ بتحقيق سيادة الدستور فأعاد الامر الى مكانه الطبيعي حيث عاد المجلس النيابي حينذاك ليأمر مهامه الدستورية .

واللجنة القانونية على ضوء دراستها المسبقة للمشروع الذي وزع على اعضاء المجلس الكريم منذ بضعة ايام وكسبا للوقت وبعد دراسته دراسة وافية في ضوء الدستور والمصلحة القومية العليا وجدت ان هذا التعديل جاء ملئيا لضرورة استمرار الحياة النيابية التي يحرص عليها الحسين وشعبه العظيم مقننا الظروف التي تمر بها هذه المملكة محافظا على مبدأ الانتخاب التي تمزجها هذه المملكة محافظا على مبدأ الانتخاب اساسا في التجنيل النيابي ، واللجنة في ضوء ذلك توصي المجلس الكريم بالموافقة على المشروع كما جاء من الحكمة مع رفع الشكر والولاء لمقام حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم اعترافا بما له من مواقف شجاعة وأيامي بفضاء على هذا البلد وحافظته على الدستور الذي هو الضمانة المشرقة على حياة هذا البلد المجاهد .

وبجمله المناسبة على الله الذي هو القدير ان يعيد لهذا البلد ولعامة الأمة ما اقتضت من أرغها على يدي

الحسين العظيم وقيادته الشجاعة ويعون من ولي عهده الامين ويزند جيشه بالاسل وشجاعته وتضحية شعبه العظيم .

وفي الختام ندعوه تعالى ان يمد في عمر الحسين المعظم وعمر ولي عهده الامين ويحفظ آل البيت انه سميع مجيب .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

السيد الرئيس

بالاستناد الى المادة ٨٤ من الدستور تؤخذ الموافقة بالموافقة اقرا المادة يا هاني بك .

السيد الامين العام

الفقرة الثالثة من المادة ٨٤ من الدستور :

٣ - واذا كان التصويت متعلقا بالدستور او بالاقتراع على الثقة بالوزارة او باحد الوزراء فيجب ان تعطى الاصوات بالمشادة على الاعضاء باسمائهم وبصوت عال .

السيد الرئيس

اذن تلى الاسماء لاختار الموافقة

السيد الامين العام

الشيخ عبد الباقي جمو

الشيخ جمو نائب عمان : موافق

السيد الامين العام

السيد رياض المفلح

السيد المفلح نائب عمان : موافق .

السيد الامين العام

الشيخ محمد منور الحديد

السيد الحديد نائب عمان : موافق .

السيد الامين العام

السيد خالد الحاج حسن

السيد الحاج حسن نائب عمان : موافق .

السيد الامين العام

السيد فرح ابو جابر

السيد ابو جابر نائب عمان : موافق .

السيد الامين العام

السيد ابو الراغب

السيد ابو الراغب نائب عمان : موافق .

السيد الامين العام

السيد فواد قاقيش

السيد قاقيش نائب عمان : موافق .

السيد الامين العام

السيد بشاره غصيب

السيد غصيب نائب السلط : موافق .

السيد الامين العام

السيد محمد الخشمان

السيد الخشمان نائب السلط : موافق .

السيد الامين العام

السيد عبد الكريم حمد الكايد

السيد الكايد نائب السلط : موافق .

السيد الامين العام

السيد مفلح عودة الله

السيد عودة الله نائب ماديا : موافق .

السيد الامين العام

السيد يعقوب معمر

السيد معمر نائب اربد : موافق .

السيد الامين العام

السيد رزق البطاينة

السيد البطاينة نائب اربد : موافق .

السيد الامين العام

السيد محمد الحاج عبدالله

السيد عبدالله نائب اربد : موافق .

السيد الامين العام

السيد نعيم التل

السيد التل نائب اربد : موافق .

السيد الامين العام

السيد فضل الدلقموني

السيد الدلقموني نائب اربد : موافق .

السيد الامين العام

السيد عبدالله الكليب الشريفة

السيد الكليب الشريفة نائب اربد : موافق .

هكذا هو الامر



السيد الأمين العام

السيد سليمان القضاء

السيد القضاة نائب عجاون : موافق

السيد الأمين العام

السيد جلال مرزوق القلاب

السيد انقلاب نائب جرش : موافق

السيد الأمين العام

السيد عبد الوهاب المجالي

السيد المجالي نائب الكرك : موافق

السيد الأمين العام

السيد عبد الوهاب الطراونه

السيد الطراونه نائب الكرك : موافق

السيد الأمين العام

السيد عمران المايطة

السيد المايطة نائب الكرك : موافق

السيد الأمين العام

السيد سايه العكشة

السيد العكشة نائب الكرك : موافق

السيد الأمين العام

السيد وحيد العوران

السيد العوران نائب الطفيلة : موافق

السيد الأمين العام

السيد عاطي أبو العز

السيد أبو العز نائب معان : موافق

السيد الأمين العام :

السيد يوسف العظم

السيد العظم نائب معان : موافق

السيد الأمين العام

السيد موعود القاضي

السيد القاضي نائب بدو الشمال : موافق

السيد الأمين العام

السيد فيصل الجازي

السيد الجازي نائب بدو الجنوب : موافق

السيد الأمين العام

السيد اميل الفوري

السيد الفوري نائب القدس : موافق

السيد الأمين العام

السيد محيي الدين الحسيني

السيد الحسيني نائب القدس : موافق

السيد الأمين العام

الدكتور امين مجج

السيد الدكتور مجج نائب القدس : موافق

السيد الأمين العام

السيد محمد سالم اللويب

السيد اللويب نائب بيت لحم : موافق

السيد الأمين العام

السيد حنا فرح ينوره

السيد ينوره نائب بيت لحم : موافق

السيد الأمين العام

السيد ادوارد خميس

السيد خميس نائب بيت لحم : موافق

السيد الأمين العام

السيد محمد عثمان ابو صبيحة

السيد ابو صبيحة نائب الخليل : موافق

السيد الأمين العام

السيد اسماعيل حجازي

السيد حجازي نائب الخليل : موافق

السيد الأمين العام

السيد عبد الرؤوف الفارس

السيد الفارس نائب نابلس : موافق

السيد الأمين العام

السيد عبد الكريم مقضي

السيد مقضي نائب نابلس : موافق

السيد الأمين العام

السيد صالح الضامن

السيد الضامن نائب نابلس : موافق

السيد الأمين العام

السيد فوزي جرار

السيد جرار نائب جنين : موافق

السيد الأمين العام

السيد محمد جابر الكركي

السيد الكركي نائب الكرك : موافق

السيد الأمين العام

السيد محمد سعيد يونس

السيد يونس نائب طولكرم : موافق

السيد الأمين العام

السيد شريف يوسف القبيج

السيد القبيج نائب طولكرم : موافق

السيد الأمين العام

الدكتور قاسم الرماوي

الدكتور الرماوي نائب رام الله : موافق

السيد الأمين العام

السيد علي الرحي

السيد الرحي نائب رام الله : موافق

السيد الرئيس

وانا موافق كتاب عن القدس

والآن أعلن ان المجلس قد وافق على مشروع

تعديل الدستور بالبنية (٤٦) عضواً

(ولم يلب نص مشروع تعديل الدستور كما

وافق عليه المجلس وبالصيغة التي سيرفع فيها الى المجلس

الاعيان المؤقت)

## الاسمات الموجبة

بالنظر لشغور عضوين المقاعد النيابية في الضفة

الغربية والظروف الاستثنائية القاهرة القائمة بقطاع

على الحياة النيابية البرلمانية التي تقتضي تعديل المادة

الدوائر الانتخابية وتحديد الضموري تعديل المادة

(٢٨) من الدستور والبالغة أهمية تعديلها لمعالجة

مثل هذه الحالة في الظروف الاستثنائية الحاضرة

هكذا محمد لؤي

## مشروع تعديل الدستور الاردني

لسنة ١٩٧٣

المادة ١ - تعدل المادة ( ٨٨ ) من الدستور الاردني باضافة الفقرة التالية اليها :

أما اذا شغل محل أحد أعضاء مجلس النواب في أية دائرة انتخابية لأي سبب من الاسباب وكانت هنالك ظروف قاهرة يرى معها مجلس الوزراء أن إجراء انتخاب فرعي لملء ذلك المحل امر معتذر يقوم مجلس النواب بأكثرية أعضائه المطلقة وخلال شهر من تاريخ اشعاره بذلك بانتخاب عضو لملء ذلك المحل من بين أبناء تلك الدائرة الانتخابية ممن تنطبق عليه احكام الدستور وذلك بالطريقة التي يراها المجلس مناسبة.

المادة ٢ - يعمل بهذا التعديل من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٣ - مجلس الوزراء مكلف بتنفيذ احكام هذا التعديل .

## ٥ - مقررات اللجنة القانونية

السيد الرئيس

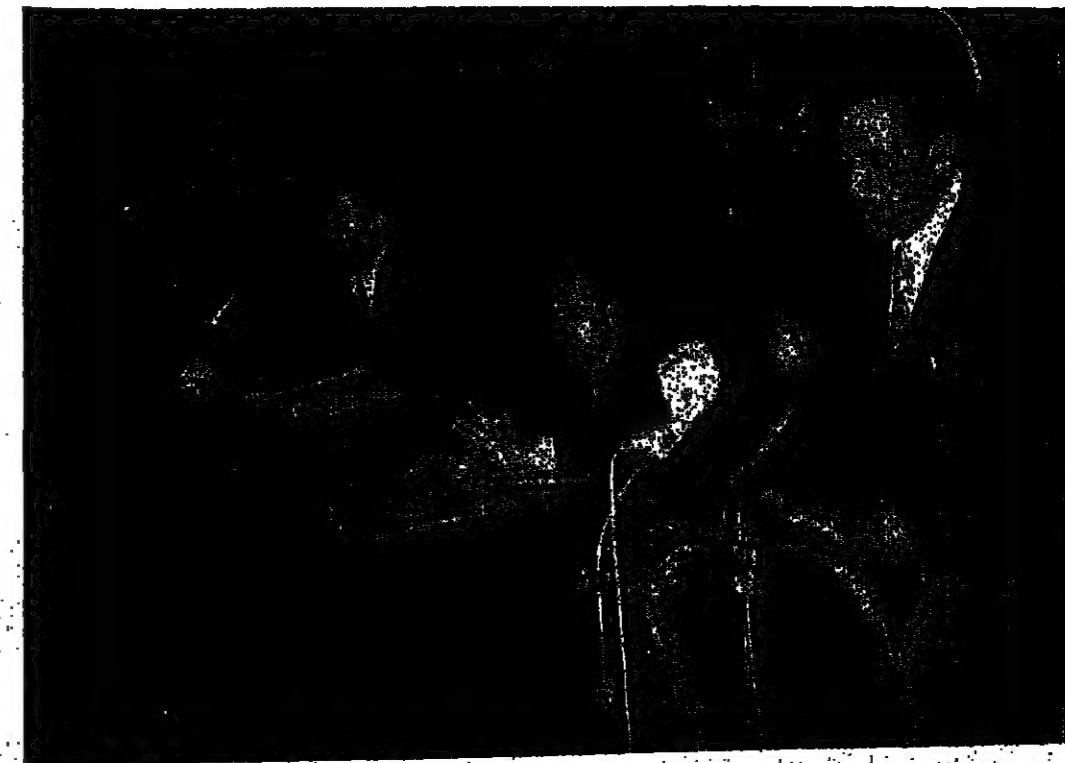
والآن تتلى مقررات اللجنة القانونية وأرجو من المقرر التفضل الى المنصة لهذه الغاية .

( ١ )

السيد المقرر

## قرار رقم ( ٢٠ )

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٠ برئاسة رئيس اللجنة معالي السيد رياض المفلح وحضور اصحاب المعالي والمطوفة



السادة المقرر : سلمان القضاة ، والاعضاء ، بشاره غصيب، سابا العكشه، يعقوب معمر، اميل الغوري، الشيخ عبد الباقي جمو، محي الدين الحسيني . ونظرت بمشاريع القوانين التالية المحالة عليها من المجلس الكريم وبعد دراستها وتدقيقها قررت ما يلي : -

( ١ ) مشروع قانون معدل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٧٣ . قررت اللجنة قبوله كما ورد من الحكومة مع تغيير العقوبة الواردة في أول الفقرة ( ١ ) من المادة ٢٤ المعدلة لتصبح بالنص التالي : -

١ - يعاقب بالحبس من سنة الى ثلاث سنوات .

الى آخر الفقرة .

( ٢ ) مشروع قانون الاحوال المدنية لسنة ١٩٧٣ قررت اللجنة قبوله كما ورد من الحكومة مع اضافة عبارة ( على أن لا تقل المدة عن ستة اشهر ) الى آخر المادة ( ٥٩ ) .

- ١ -

السيد الرئيس

مشروع القانون المعدل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٧٣ ، هل يوافق المجلس عليه كما اقرته اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

( وفيما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الورقي )

مجلس النواب



اجراءات اللجنة القانونية لمجلس النواب	المادة كما وردت من المكونة بالتعديل الجديد	المادة المعدل بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢٠) المؤرخ في ١٩٧٣/٣/٢٠ البند (١)	<p>ينقضى للمادة ٢٣ من القانون الاصلى ويسعاض عنه بالنص التالي:-</p> <p>المادة ٢٤</p> <p>أ- يعاقب بالاشغال الدائمة المؤقتة كل من زور او حرف او عصى او كتم او غير في جواز او وثيقة سفر او في أية وثيقة من الوثائق الرسمية الممنوعة</p> <p>الحصول على جواز او وثيقة سفر .</p> <p>ب- يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن شهر ولا تتجاوز السنة او بغرامة لا تقل عن عشرة دينارا ولا تتجاوز مائتي دينار او بكليتا العقوبتين كل من :-</p> <p>١- ادعى انه المالك الحقيقي لجواز او وثيقة سفر بالتحصيلا اسم الغير او بادعاءات كاذبة ، وكذلك كل من اصلى الجواز او الوثيقة الى ذلك الغرض لاستعمالها بصورة غير قانونية .</p> <p>٢- وجد معه جواز او وثيقة سفر بصورة غير مشروعة .</p> <p>٣- ادعى كذبا اقتدان جواز او وثيقة السفر او التماس من عهد بغيره .</p> <p>٤- قدم في الملكية او خارجها بيانات او ادعاءات كاذبة بقصد الحصول على جواز او وثيقة سفر لنفسه او لغرض آخر .</p> <p>٥- وقع على شهادة كاذبة لمالك جواز او وثيقة السفر .</p>	<p>المادة (٢٤)</p> <p>كل من :-</p> <p>أ- زور جواز سفر او وثيقة سفر .</p> <p>ب- وجد معه جواز سفر او وثيقة سفر بصورة غير مشروعة .</p> <p>ج- ادعى انه المالك الحقيقي للملك الجواز او الوثيقة بالتحصيلا اسم الغير او بادعاءات كاذبة .</p> <p>د- اصلى ذلك الجواز الى شخص آخر ليعمله .</p> <p>هـ- اكتف جواز سفره عامدا لاختاله او ادعى قيامه من عهد .</p> <p>و- قدم بيانات او ادعاءات كاذبة من انه في الملكية او خارجها بقصد الحصول على جواز سفر لنفسه او لغرض آخر او وقع شهادة كاذبة لمالك الجواز .</p> <p>يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تتجاوز الثلاث اشهرات او بغرامة لا تقل عن خمسة دراهم دينار ولا تتجاوز خمسين دينار .</p>

اجراءات اللجنة القانونية لمجلس النواب	المادة كما وردت من المكونة بالتعديل الجديد	المادة المعدل بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢٠) المؤرخ في ١٩٧٣/٣/٢٠ البند (١)	<p>ج- ١- اذا فقد شخص جواز او وثيقة سفره وطلب اصدار جواز او وثيقة جديدين فليس الجواز قبل اصدار الجواز او الوثيقة الجديدين ان يكلف الطالب بتقديم كفالة مالية مضمونة من الكاتب الممل بترخيص .</p> <p>٢٠٠-٥٠ دينار يعهد بموجبا بالمحافظة على الجواز او الوثيقة الجديدين .</p> <p>٢- اذا فقد الجواز او الوثيقة الصادرة بعد تقديم الكفالة خلال مدة ثلاث سنوات من تاريخ اصدارها فلا يقرب جواز او وثيقة بدلا من القود ما لم يدفع قيمة الكفالة وقامه كفالة جديدة .</p> <p>د- يكون رسم اصدار جواز بدل المقتضى الاول مرة عشيرة دنانير ويكون رسم اصدار جواز بدل القود بعد ذلك عشيرة دينار .</p>	

مكونة لأصلا



## الاسباب الموجبة

بناء على طلب دائرة المخابرات والاستخبارات العسكرية والامن العام ولان الاحكام المفروضة على الاشخاص الذين يفقدون جوازات سفرهم خفيفة جدا طالبت هذه الجهات فرض عقوبات اشد لاسباب امنية تتعلق بامن البلد . اذ ان كثيرا من الاشخاص الذين يدعون فقدان جوازات سفرهم يكونون في الحقيقة قد سافروا عن طريق مطارات العدو أو كانوا يحملون وثائق اخرى ولتحقيق هذه الغاية وضع هذا المشروع :

## مشروع

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٣

## قانون معدل لقانون جوازات السفر

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٧٣ ) ويقرأ مع القانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة ٢٤ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة :

٢٤ - أ - يعاقب بالحبس من سنة الى ثلاث سنوات كل من زور او حرق او محى او كسح او غير في جواز او وثيقة سفر او في اية وثيقة من الوثائق الرسمية المقدمة للحصول على جواز او وثيقة سفر .

ب - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تتجاوز السنة او بغرامة لا تقل عن عشرين ديناراً ولا تتجاوز مائتي دينار او بكليتا العقوبتين كل من :-

١ - ادعى انه المالك الحقيقي لجواز او وثيقة سفر بالتحايل اسم الغير او بادعاءات كاذبة ، وكذلك من اعطى الجواز او الوثيقة الى ذلك الشخص لاستعمالها بصورة غير قانونية .

٢ - وجد معه جواز او وثيقة سفر بصورة غير مشروعة .

٣ - ادعى كذبا فقدان جواز او وثيقة السفر او انقلها عن عمد بقصد اخفائها .

٤ - قدم في المملكة او خارجها بيانات او ادعاءات كاذبة بقصد الحصول على جواز او وثيقة سفر لنفسه او لشخص آخر .

٥ - وقع على شهادة كاذبة لطالب جواز او وثيقة السفر .

- ج - ١ - اذا فقد شخص جواز او وثيقة سفره وطلب اصدار جواز او وثيقة جديدين فللمدير الجواز قبل اصدار الجواز او الوثيقة الجديدين ان يكلف الطالب بتقديم كفالة مالية مصادقة من الكاتب العدل بمبلغ يتراوح بين ٥٠ - ٢٠٠ دينار يتعهد بموجبا بالمحافظة على الجواز او الوثيقة الجديدين .
- ٢ - اذا فقد الجواز او الوثيقة الصادرين بعد تقديم الكفالة خلال مدة ثلاث سنوات من تاريخ اصدارهما فلا يصرف جواز او وثيقة بدلا من المفقود ما لم تدفع قيمة الكفالة ولقاء كفالة جديدة .
- د - يكون رسم اصدار جواز بدل المفقود لأول مرة عشرة دنانير ويكون رسم اصدار جواز بدل المفقود بعد ذلك عشرين ديناراً .

- ٢ -

## السيد الرئيس

مشروع قانون الاحوال المدنية لسنة ١٩٧٣ هل يوافق المجلس عليه كما اقترته اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

وفيما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى المجلس الاعيان الموقر .

مكتبة المجلس

## الاسباب الموجبة

وضع قانون الاحوال المدنية رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ قبل ان يتم تكوين الدائرة ولم يكن وافيا لكل حاجتها خاصة بعدما اسست الدائرة التي اوفدت بعضا من موظفيها الى الاقطار الشقيقة كمصر وسوريا ولبنان ، حيث قام الوفسد بالتعرف على العمل ومتطلباته وجميع النماذج التي تستعمل لتنفيذه ودرست كافة المشاكل التي وعانت منها دوائر الاحوال المدنية في الدول الشقيقة لتتجنبها هذه الدائرة عند البدء في عملها ليكون مكتملا قدر الامكان ، لذلك قامت الدائرة بوضع تشريع جديد يفي بهذه الغايات لتسير عليه عند بداية عملها وقد اوردت لاضافات على هذا القانون كثير من النصوص والتعاريف لتتلائم مع اوضاع بلدنا وتحديثه . اذ ان القانون رقم ٣٢ لعام ١٩٦٦ كان ينقصه الكثير من النصوص او كانت نصوصه غامضة ومبهمة بعض الشيء ، واتضح هذا للدائرة عندما بدأت بتطبيقه جزئيا مما جعلها ان تضع قانونا جديدا مبني على التجربة والخبرة محاولة بذلك وضع الاساس السليم والقواعد القانونية المثينة لتتعلق منه لعمل مدروس وهادف متوخية بذلك خدمة الوطن والمواطن وفيما يلي النقاط الموجبة اوضح تشريع جديد :-

- (١) التعاريف : لم تذكر التعاريف مفصلة واضحة في القانون المشار اليه .
- (٢) فصل الولادة : لم يذكر القانون الحالي المعمول به توضيحا جديدا لكل حالة ولادة ، انما كانت مواده متناحلة ولا تعطي نصا صريحا واضحا
- (٣) فصل الوفيات : لم يعط التفصيل اللازم ويعالج المشاكل التي تنتج عن الوفيات .
- (٤) فصل الزواج والطلاق : لم يحدد تماما مسؤولية العمل وكيفية تنفيذه .
- (٥) السجل المدني :- لم يرد اى تعريف له كما لم يرد تعريف لتعبئة السجلات من واقعات وغيرها وحجتها القانونية .
- (٦) امين السجل : لم يرد فيه تحديد لامين السجل ومساعدته وكوادر اثناء السجل واصالحه .
- (٧) العقوبات :- لم توضح فيه العقوبات بالنسبة للموظف او للمواطن لما في هذا الامر من اهمية قصوى ولما لهذه السجلات من سرية وقانونية وتركزت دون تحديد لها ، كما حددت عقوبات التزوير بكل اشكالها .
- (٨) لم تكن الفصول متسلسلة بحيث يمكن الرجوع اليها عند الحاجة .

## مشروع

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٣

## قانون الاحوال المدنية

## تعاريف

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون الاحوال المدنية لسنة ١٩٧٣ ) ويعمل به بعد ثلاثة شهور من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

الجلسة الثانية من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية السادسة هـ نيسان ١٩٧٣

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك .

- المملكة : المملكة الاردنية الهاشمية  
الدائرة : دائرة الاحوال المدنية المؤسسة بموجب هذا القانون .  
الوزير : وزير الداخلية  
المدير : مدير دائرة الاحوال المدنية  
امين السجل المدني : الموظف المسؤول عن اعمال الاحوال المدنية في دائرة اختصاصه .  
المكتب : مكتب السجل المدني  
السجل المدني : سجل الاساس الذي تسجل فيه الاسر وواقعات الاحوال المدنية لكل اردني استنادا الى الوثائق الثبوتية .  
سجل الواقعات : السجل الذي تدون فيه واقعات الاحوال المدنية  
التبليغ : الوثيقة التي يجررها المكلف بالتبليغ عند حدوث اية ولادة او وفاة .  
الواقعة : كل حادثة احوال مدنية من ولادة او زواج او طلاق او وفاة وما يتفرع عنها  
الاشعار : الوثيقة التي يجررها الطبيب او القابلة عند حدوث اية ولادة او وفاة .  
البيان : كل بيان يجرره امين السجل بالواقعة تقلا عن سجل الواقعات لترسل الى امين سجل آخر .  
الوثيقة : كل مستند يثبت او يؤيد طلبا من الطلبات المقدمة في شأن الاحوال المدنية .  
صورة القيد : وثيقة تعطي عن قيود الاحوال المدنية .

## الفصل الاول

## احكام عامة

المادة ٣ - ١ - دائرة الاحوال المدنية دائرة حكومية مؤسسة بموجب هذا القانون ويناط بها تنفيذ احكامه وترتبط بوزير الداخلية .

ب - تحدد اقسام هذه الدائرة والمكاتب التابعة لها ودائرة اختصاص كل منها بقرار من المدير ، ويفتح في كل محافظة ولواء وقضاء وناحية مكتب او اكثر ويجوز للمدير ان يفتح مكاتب في مناطق اخرى اذا دعت الحاجة الى ذلك .

المادة ٤ - تختص المكاتب : -

- أ - بتسجيل اسر الاردنيين في السجل المدني وقيد الواقعات واصدار الشهادات المتعلقة بها والبطاقات الشخصية ودفاتر العائلة وفق احكام هذا القانون .
- ب - بقيد واقعات الميلاد والوفاة والاجانب وقيد واقعات الزواج والطلاق لهم اذا كان احد طرفي الواقعة من الاردنيين واصدار الشهادة المتعلقة بالواقعة .

المادة ٥ - يحين لكل مكتب امين معاونه مساعدته او اكثر يتولى الاجراءات على السجل وينفيذه في دائرة اختصاصه وينوب مساعده عنه حالة غياب

هكذا في المحل





المادة ١٨ - يجب ان يشتمل التبليغ على البيانات الآتية :-

- ١ - يوم الولادة وتاريخها ودقيقتها وساعتها ومحلها .
- ٢ - جنس الطفل ( ذكر او انثى ) واسمه وقصيلة دمه .
- ٣ - اسم الوالدين ولقبهما وجنسيتهما وديانتهم ومحل اقامتهما . ومهنتهما ومكان قيدهما اذا كان معلوما للمبلغ .
- ٤ - في حالة ولادة توأمين او اكثر يعد لكل منهم تبليغ على حده .
- ٥ - اية بيانات اخرى يصدر بها قرار من المدير .

المادة ١٩ - ١ - على امين السجل بعد قيد الواقعة ، تحرير شهادة الولادة على النموذج المعد لذلك .

ب - تتضمن الشهادة البيانات المنصوص عليها في المادة ١٨ وتسلم الى احد افراد اسرة الموالود من البالغين بعد التحقق من شخصيته .

المادة ٢٠ - اذا توفي مولود قبل التبليغ عن ولادته ، فيجب التبليغ عن ولادته ثم وفاته اما اذا ولد ميتا بعد الشهر السادس من الحمل ، فيكون التبليغ مقصورا على وفاته ، وتعامل حالة وفاة التوائم كما ورد في الفقرة الرابعة من المادة ١٨ .

المادة ٢١ - اذا حصلت ولادة اثناء السفر في الخارج وجب التبليغ عنها الى قنصل المملكة في الجهة التي يقصدها المسافر او الى مكتب السجل المختص طبقاً للمادتين ( ٩ و ١٦ ) .

المادة ٢٢ - ١ - كل من وجد طفلاً حديث الولادة ، عليه ان يسلمه في المدة الى مركز الشرطة ، وفي القرى الى مختار القرية التي لا يوجد فيها مركز للشرطة ، مع ما يجده عليه من ملابس واشياء اخرى وان يبين الزمان والمكان والظروف التي وجد فيها .

ب - على الشرطة او المختار ان ينظم محضراً بالواقعة يبين فيه عمر المولود حسب ظاهر حاله والعلامات القارئة فيه ، وان يسلم الموالود والمحضر الى احدى المؤسسات او الاشخاص الذين تعتمدهم وزارة الشؤون الاجتماعية وية وجب على هذه المؤسسات او الاشخاص ان ينظموا تبليغ ولادة ويرسلوه الى امين السجل لتدوينه خلال المدة القانونية بعد ان يسى الموالود ووالديه باسماء مختلفة يختارها له على ان يدين الموالود بدين الدولة .

المادة ٢٣ - اذا كان الموالود غير شرعي ، لا يذكّر اسم الاب او الام او كليهما معاً في سجل الولادة ، ( الابناء على طلب خطي منهما او بحكم قضائي ) وعلى امين السجل ان يختار للموالود اسماً ابوين . وكل ولادة سجلت خلافاً لاحكام هذه المادة تعتبر باطلة فيما يتعلق بذكر اسم الاب او الام .

المادة ٢٤ - قبل تسجيل ولادة مولود غير شرعي ، لم يصرح باسم والديه الحقيقيين او اسم احدهما ، يستطيع الابوان او احدهما بحضور امام امين السجل والاقراء بالمولود بتصريح خطي موقع من المقر ويصدق من شاهدين معزولين مع مراعاة احكام اثبات النسب المنصوص عليها في القوانين المرعية .

المادة ٢٥ - استثناء من احكام المواد السابقة ، لا يجوز لامين السجل ذكر اسم الوالد او والدة او كليهما معاً وان طلب اليه ذلك في الحالات الآتية :

- أ - اذا كان الوالدان من المحارم فلا يذكّر اسمائهما .
- ب - اذا كانت والدة متزوجة وكان للمولود من غير زوجها ، فلا يذكّر اسمها .

#### الفصل الثالث الزواج والطلاق

المادة ٢٦ - ١ - على السلطات المختصة بتنظيم عقود الزواج ، اوشهادات الطلاق ان تثبت عليها رقم دفتر العائلة او بطاقة الزوج الشخصية وجهة صدورها وبطاقة الزوجة ان وجدت ، وان تقدم خلال ثلاثين يوماً اربع نسخ مما تنظمه الى امين السجل الذي حدثت الواقعة بدائره .

ب - على امين السجل ان يقيد العقود والشهادات في السجل الخاص بعد ختمها او التأشير عليها برقم القيد ، وان يحتفظ بنسخة من كل عقد او شهادة .

المادة ٢٧ - على اقسام الكتاب بالمحاكم المختصة ان يبلغوا المكتب الكائن بدائرة اختصاصها على النموذج المعد لذلك بما يصدر من احكام نهاية بالزواج او بطلانه او الطلاق او التطلق ، او اثبات النسب ، وذلك خلال سبعة ايام من تاريخ صدور الحكم القطعي لتسجيلها في السجل الخاص بذلك .

المادة ٢٨ - ١ - يقوم امين السجل بعد قيد الزواج او الطلاق في سجل الواقات بالتأشير على سجل الزوجين او المطلقين او احدهما اذا كانا مسجلين لديه ، اما اذا كانا مسجلين لدى امين سجل آخر عليه ان يبلغه خلال ثلاثة ايام ليؤشر على السجل المدني الخاص بكل منهما .

٢ - على امين السجل ان يصدر الشهادات الخاصة بالزواج والطلاق على ان تسلم نسخة لكل من الزوجين او المطلقين .

#### الفصل الرابع الوفيات

المادة ٢٩ - ١ - يجري التبليغ عن الوفيات الى المكتب في الجهة التي حدثت فيها الوفاة او الى المختار في غيرها من الجهات التي لا يوجد فيها مكتب وذلك خلال اربع وعشرين ساعة من حدوث الوفاة او ثبوتها مصحوباً ببطاقة المتوفي ان وجدت ، او باقرار من المبلغ بعدم وجودها .

ب - على المختار ابلاغ المكتب المختص خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه بالوفاة .

المادة ٣٠ - ١ - الاشخاص المذكورون بالتبليغ عن الوفاة هم :

- ١ - اهلون او فروع او زوج المتوفي .
- ٢ - من حضر الوفاة من اقارب المتوفي البالغين الذكور ثم الاناث الاقرب درجة اليه .
- ٣ - من يقطن في مسكن واحد مع المتوفي من الاشخاص البالغين الذكور ثم الاناث اذا حصلت الوفاة في المسكن .



- ٤ - المختار .
- ٥ - للطبيب المكلف بآثبات الوفاة .
- ٦ - صاحب المحل أو مديره أو الشخص القائم بإدارته إذا حدثت الوفاة في مستشفى أو محل معد للتمريض أو ملجأ أو فندق أو مدرسة أو سجن أو أي محل آخر .
- ب - ولا تقع مسؤولية التبليغ على أحد من الفئات المتقدمة في حالة وجود غيرها من الفئات التي تسبقها في الترتيب .

المادة ٣١ - يجب أن يشتمل التبليغ على البيانات الآتية :

- ١ - يوم الوفاة وتاريخها وساعتها ومكانها .
- ٢ - اسم المتوفي وجنسه ( ذكر أو أنثى ) وجنسيته وديانته ومهنته .
- ٣ - عمر المتوفي ومكان وتاريخ ولادته ومكان اقامته .
- ٤ - اسم ولقب والده والدة إن كان ذلك معروفاً للمبلغ .
- ٥ - مكان قيد المتوفي إذا كان معلوماً للمبلغ ورقم بطاقته إن وجدت .
- ٦ - سبب الوفاة .
- ٧ - أية بيانات أخرى يصدر بها قرار المدير .

المادة ٣٢ - يجب على أمين السجل تحرير شهادة الوفاة على النموذج المعاد لذلك وتسليمها إلى طالبها بعد التحقق من شخصيته .

المادة ٣٣ - ضباط وأفراد القوات المسلحة والأمن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني والمتطوعين داخل أراضي المملكة أو خارجها ، تقوم وزارة الدفاع أو الدائرة المختصة بإخبار الدائرة عنهم لتسجيلهم في المكتب المختص .

المادة ٣٤ - إذا نفذ حكم الإعدام بشخص ، فعلى النائب العام أو مساعده أن ينظم تبليغاً بالوفاة ويرسله خلال أربع وعشرين ساعة إلى أمين السجل المختص لتدوينها .

#### الفصل الخامس

##### تصحيح قيود الأحوال المدنية

المادة ٣٥ - لا يجوز إجراء أي تغيير أو تصحيح في قيود الأحوال المدنية المدونة في سجلات الواقعات والسجل المدني إلا بناءً على قرار يصدر عن اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣٨ . ويستثنى من ذلك :  
١ - يتم إجراء التغيير أو التصحيح في الجنسية أو الديانة أو المهنة أو في قيود الأحوال المدنية المتعلقة بالزواج أو بطلانه أو الفساق أو الطلاق أو التطلق أو آيات النسب بناءً على أحكام أو وثائق صادرة من جهة الاختصاص دون حاجة إلى استصدار قرار بذلك من اللجنة المشار إليها .

٢ - يصحح أمين السجل الأخطاء المادية ويوقع عليها بعد موافقة لجنة مؤلفة برئاسة أحد المفتشين وعضوية أمين السجل ومساعدته .

٣ - يجوز تقديم طلبات التصحيح من المعني العام أو أمين السجل بالإضافة لوظيفةهما أو من قبل أي شخص له مصلحة بهذا التصحيح .

المادة ٣٦ - تقدم طلبات تصحيح قيود الأحوال المدنية المسجلة لدى قناصل المملكة أمام اللجنة المختصة بمحل القيد .

المادة ٣٧ - أ - إذا حصل التبليغ عن الولادة أو الوفاة بعد المدة القانونية وقبل نهاية السنة الأولى من تاريخ الواقعة ، يسجل أمين السجل الواقعة في سجلاته بعد إجراء التحريات الصحية والإدارية لآثبات ذلك .

ب - ولا تقيد الولادات والوفيات التي بلغ عنها بعد نهاية سنة من تاريخ الولادة أو الوفاة في السجلات المختصة لذلك إلا بناءً على قرار من اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣٨ .

المادة ٣٨ - تشكل في مركز كل محافظة لجنة من :

- رئيس محكمة البداية
- رئيسا
- مدير صحة المحافظة
- عضوا

مندوب عن مديرية الأحوال المدنية  
وتختص هذه اللجنة بالفصل في طلبات تصحيح قيود الأحوال المدنية في سجلات الواقعات وفي السجل المدني وفي طلبات قيود الولادة والوفاة المنصوص عليها في المادة (٣٧) وتحديد الإجراءات الخاصة بتقديم هذه الطلبات والفصل فيها .

#### الفصل السادس

##### عمل القيد

المادة ٣٩ - يتم قيد الشخص في المكتب الذي يقيم في دائرته أو المكتب الذي يختاره .

المادة ٤٠ - لكل رب أسرة الحق في نقل قيد من جهة إلى أخرى بعد أداء الرسم المقرر .

#### الفصل السابع

##### في البطاقة الشخصية ودفع العائلة

المادة ٤١ - أ - يجب على كل شخص أردني تزيد سنه على ستة عشر عاماً أن يحصل من المكتب الذي يقيم في دائرته على بطاقة شخصية ويجوز لمن هم دون السادسة حقهم الحصول عليها بعد موافقة ولي الأمر .

ب - يسري هذا الحكم على الآباء العائلات على الذكور البالغين الحصول على بطاقة شخصية بناءً على طلبهم .

مكتب القيد

ج - إذا أصبح الأردني رب أسرة وجب عليه أن يسلم بطاقة الشخصية للمكتب خلال ثلاثين يوماً للحصول على دفتر عائلته .

د - يجوز للمقيمين من غير الأردنيين أن يحصلوا على بطاقة شخصية أو دفتر عائلة إذا كان متزوجاً وذلك بعد موافقة السلطات المختصة .

المادة ٤٢ - يحدد بقرار يصدره المدير شكل البطاقة الشخصية ودفتر العائلة للأردنيين وللمقيمين من غيرهم والبيانات الواجب إثباتها فيها .

المادة ٤٣ - أ - يحدد المدير بقرار يصدره نماذج طلب الحصول على البطاقة الشخصية أو دفتر العائلة وتجدهما والشهادات والمستندات الواجب إرفاقها بالاجراءات التي تتبع للحصول على كل منهما .

ب - يعفى الطالب من الصاق طوابع الواردات على هذه النماذج .

ج - يعتبر طلب الحصول على البطاقة الشخصية ودفتر العائلة بعد قيده بالسجلات من الوثائق التي تسري عليها أحكام المادة ( ١٠ ) .

المادة ٤٤ - مدة صلاحية البطاقة أو الدفتر عشر سنوات من تاريخ صدورها يجب على حامل البطاقة أو الدفتر استبدالها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء مدتها .

المادة ٤٥ - على صاحب البطاقة أو الدفتر أن يبلغ المكتب الذي يقيم في دائرته بكل ما يطرأ من تغيير على البيانات الواردة فيها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ حصوله .

المادة ٤٦ - تقدم طلبات الحصول على البطاقة أو الدفتر أو استبدالها أو استخراج بدل مفقود أو تالف بالنسبة إلى الأردنيين المقيمين في الخارج إلى قنصليات المملكة أو إلى الدائرة في حالة عدم وجود قنصلية .

المادة ٤٧ - على صاحب البطاقة أو الدفتر في حالة فقدان أو التلف أن يبلغ المكتب الذي يقيم في دائرته خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ فقدان أو التلف وعليه أن يطلب بطاقة أو دفتر آخر طبقاً للنماذج والاجراءات المقررة .

المادة ٤٨ - أ - تعتبر البطاقة أو الدفتر دليلاً على صحة البيانات الواردة فيها ولا يجوز للجهات الحكومية أو غيرها الامتناع عن اعتمادها في إثبات شخصية صاحبها .

ب - لا يجوز لأي سلطة أو مؤسسة رسمية كانت أو غير رسمية إصدار بطاقات إثبات الشخصية

المادة ٤٩ - لا يجوز لأي شخص أن يحصل على أكثر من بطاقة واحدة أو دفتر واحد ويجب عليه تقديمها إلى السلطات العامة كلما طلب إليه ذلك ، فإذا رأى المسؤول استيفاءها لأي سبب كان ، وجب عليه تسليم صاحبها ايصالاً بذلك .

المادة ٥٠ - لا يجوز للوزارات أو مصالح الحكومة أو دوائرها أو الهيئات أو المجالس أو المدارس أو غيرها من الأشخاص الاعتبارية أو الشركات أو الجمعيات أو المؤسسات أو الأفراد أن يقبلوا أو يستلموا

أو يستبقوا في خدمتهم احداً بصفته موظفاً أو مستخدماً أو طالباً إلا إذا كان حاصلاً على البطاقة الشخصية أو دفتر العائلة المنصوص عليها في المادة ( ٤١ ) .

المادة ٥١ - على مديري الفنادق أو ما يماثلها من الأماكن المرفوعة المدة لإيواء الجمهور ، أن يشيروا في سجلاتهم البيانات الموضحة في بطاقة أو دفتر كل من يتزل في تلك الأماكن .

#### الفصل الثامن العقوبات

المادة ٥٢ - أي موظف من موظفي الدائرة زوراً أو كسباً أو غير أو حلفاً أو بدل أو تلاعب عن قصد أو تمهيد في السجل المدني أو سجلات الوفيات أو الشهادات التي تصدرها هذه الدائرة أو مكاتبها في داخل المملكة وخارجها ، يعاقب في الأشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تزيد على خمس سنوات .

المادة ٥٣ - كل من : ...

أ - زور بطاقة شخصية أو دفتر عائلة ، وإي شهادة صادرة عن الدائرة أو مكاتبها في داخل المملكة وخارجها .

ب - وجد معه بطاقة شخصية أو دفتر عائلة بصورة غير مشروعة وادعى أنه المالك الحقيقي لتلك البطاقة أو الدفتر بانتحال اسم الغير أو بادعاءات كاذبة .

ج - أعطى تلك البطاقة أو الدفتر إلى شخص آخر ليستعملها .

د - اتلف بطاقة الشخصية أو دفتر العائلة أو ادعى فقدانها أو ادعى فقدان أحدهما عن قصد .

هـ - قدم بيانات كاذبة أو ادعاءات كاذبة سواء في داخل المملكة أو خارجها بقصد الحصول على بطاقة شخصية أو دفتر عائلة لنفسه أو لشخص آخر أو وقع شهادة كاذبة لطالب الحصول على البطاقة أو دفتر العائلة .

و - وقع عن آخر على البيانات التي تقدم لأمين السجل بقصد الغش أو اتحال صفة الغير .

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز الثلاثة سنوات أو بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تتجاوز خمسمائة دينار أو يكفيل العقوبتين معاً .

للمدير الأحوال المدنية فرض كفالة مضمونة لدى كاتب العدل على كل من يطلب بدل مفقود أو تالف البطاقة أو دفتر عائلة لأول مرة بمبلغ لا يقل عن خمسة وعشرين ديناراً ولا يزيد على مائة دينار . وإذا فقد البطاقة أو دفتر العائلة للمرة الثانية لا يصرف له بطاقة أو دفتر قبل دفع هذا الكفالة .

المادة ٥٤ - يعاقب كل من يخالف أحكام المادة ( ٤١ ) بالحبس من شهر حتى ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تقل عن خمسة عشر ديناراً ولا تزيد على مائة دينار .

المادة ٥٥ - يعاقب كل من يخالف ماورد في المواد ( ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ) بغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين ديناراً ولا تزيد على مائة دينار .

مجلس النواب



- المادة ٥٦ - كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون ولم يرد نص عليها يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن عشرة دنائير ولا تزيد على خمسة وعشرون ديناراً .
- المادة ٥٧ - لا يحق للمحكمة ان تستعمل الاسباب المخففة التقديرية عند فرض العقوبة المنصوص عليها في المواد ( ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ) .

## الفصل التاسع

## الرسوم

المادة ٥٨ - تستوفي الرسوم حسب الجدول المدرج ادناه :-

بطاقة شخصية	٥٠٠ فلس
دفتر عائلة	٥٠٠ فلس
بدل تالف	٥٠٠ فلس
بدل مفقود	٥٠٠ فلس
شهادة ميلاد	٢٥٠ فلس
شهادة زواج	٢٥٠ فلس
شهادة طلاق	٢٥٠ فلس
شهادة وفاة	٢٥٠ فلس
صور التيد ايا كان نوعها	٢٥٠ فلس
صور الشهادات ايا كان نوعها	٢٥٠ فلس

## الفصل العاشر

## احكام ختامية

- المادة ٥٩ - على كل رب اسرة عند نفاذ هذا القانون ان يتقدم الى المكتب الذي يقيم في دائرته او المكتب الذي يرغب التسجيل فيه ببيانات عن الاحوال المدنية الخاصة بافراد أسرته خلال المواعيد وطبقاً للتعليمات التي يحددها المدير على ان لا تقل المدة عن ستة اشهر .
- المادة ٦٠ - لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام القانون .
- المادة ٦١ - يلغى هذا القانون :-
- ١ - قانون القنوس العمالي الصادر بتاريخ ١٣ اغسطس سنة ١٣٣٠ هـ .
  - ٢ - قانون الاحوال المدنية رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ .
  - ٣ - اي تشريع اردني او فلسطيني سابق الى الذي الذي تعارض فيه احكامه مع احكام هذا القانون .
- المادة ٦٢ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

## - ٣ -

## السيد الرئيس

الجميع موافقون  
وقبلا يلي نص المشروع كما رفضه المجلس  
وبالصيغة التي سيرفع فيها مرفوضاً الى مجلس الاعيان  
المقرر ٤ .

مشروع قانون المجاري العامة لسنة ١٩٧٣ هل  
يوافق المجلس على رفضه للاسباب التي ذكرتها اللجنة .

## الاسباب الموجبة

ان حركة الاعمار المتزايدة في المملكة قد خلقت عدة اوضاع جديدة تتطلب العناية والاهتمام الكبيرين قبل استصلاحها ومن اهم هذه الاوضاع الوضع الصحي العام في المدن والبلديات الكبيرة والمتوسطة الحجم والناتج عن الاستمرار في استعمال الطرق القديمة في تصريف مياه المجاري اذ تصرف المياه الى خفر امتصاصية بعضها مانع لتسرب المياه مما يؤدي الى تضررها بشكل دوري يزعج المجاورين والى اسالتها في الشوارع احيانا ، والبعض الآخر من هذه الحفر يقع ضمن طبقات صخرية متشققة مما يؤدي الى تسرب مياه المجاري الى المياه الجوفية وتلويثها . وقد أدت زيادة كثافة السكان في المدن والبلديات الى تضرر هذه المشكلة بحيث اشيعت طبقات الارض بالمياه الملوثة واصبح معظم مصادر المياه الجوفية التي يتقرب منها داخل الحدود البلدية في المسدة الأخيرة ملوث بشكل يجعلها غير صالحة للاستعمال اطلاقاً .

بالنظر لما سلف ارتأت هذه الوزارة اعطاء مشاريع شبكات المجاري اولوية متقدمة في المشاريع التي تطالب بتنفيذها في البلديات الكبيرة وخاصة في اريد والرقاء والسلط وكخطوة اولى في هذا الاتجاه وضعت هذه الوزارة بالتشاور مع قاضي التشريع في وزارة العدل القانون موضوع البحث وذلك لتنظيم شؤون المجاري بحيث يتم :-

- ١ - ضبط ذريعة التنقية التي تجرى في جميع التنقية .
  - ٢ - تنفيذ المشاريع بشكل اقتصادي ومناسب في البلدية الواحدة .
  - ٣ - اختيار المواقع لمجمعات التنقية بحيث لا تخلق مكاره صحية او جمالية .
  - ٤ - ضبط الاقتصاديات العامة للمشاريع بحيث يمكن دمج شبكات البلديات المتقاربة في مشاريع مشتركة مراعاة للتوفير والفعالية .
  - ٥ - ضبط تصرف الفضلات الصناعية الناتجة عن الصناعات القائمة والمتوقعة بحيث لا تسبب مكاره صحية .
  - ٦ - تحديد الرسوم التي تترتب على المستفيدين بحيث تغطي اقل نسبة ممكنة من تكاليف المشروع دون ان ترقى كاهل المستفيد .
  - ٧ - حماية مصادر المياه الجوفية والسطحية من التلوث الذي يعطل صلاحيتها للاستعمال للشرب او الري او يقضي على قيمتها الجمالية .
- لقد وضع القانون المذكور مع مراعاة الظروف الاقتصادية لبلاد والبلديات كأحاسيس على المشاريع المجاري في المستقبل . وعلى هذا فاني ارجو التكرم بالنظر في اجازة قانون المجاري المقترح بضميمة للاهداف المذكورة .

مكتبة  
مكتبة  
مكتبة

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٠

## قانون المجاري العامة

الفصل الاول

ايضاحات

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون المجاري العامة لسنة ١٩٧٠ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للافظاء والعبارات الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها اذناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

## اصطلاحات

الملكية :	الملكية الاردنية الهاشمية
البروزارة :	وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية
البروزور :	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية او اي شخص آخر يفوض من قبله .
الدائرة :	دائرة الاشغال والخدمات الهندسية / قسم المياه والمجاري .

## اعمال المجاري العامة

اي مشروع كامل للمجاري ينشأ لابتية تزيد عن عشرة ويشمل ذلك الانابيب والمناهل ووحدات للتنقية ومحطات الضخ الخ سواء المنشئي منها او المراد انشاؤه لخدمة البلدة .

## الفضلات السائلة

المياه الملوثة للبلدة والتي تلوثت بالاستعمال لمختلف الغايات والاعراض مهما كان مصدرها وسواء كانت سطحية او جوفية او مياه امطار او اي مزيج منها .

## الفضلات السائلة الصحية

هي الفضلات السائلة المنسابة من المساكن فقط ( المطابخ والحمامات والمراحيض وما شابه ذلك ) .

## الفضلات السائلة الصناعية

هي الفضلات السائلة الناتجة عن الصناعة او اي فضلة اخرى غير الصحية .

## المجرى

الماسورة او القناة التي تكون عادة مغلقة واعدت لتنساب فيها مياه المجاري او اي فضلات سائلة اخرى .

## المجرى العام

اي مجرى يكون جزءا من اعمال المجاري العامة .

## المجرى الصحي

الماسورة التي تنساب فيها الفضلات السائلة الصحية فقط .

## مجري الامطار

الانبوب التي تنساب فيها مياه جوفية او سطحية او مياه امطار .

## المجرى الصناعي

الماسورة التي تنساب فيها الفضلات السائلة الصناعية فقط .

## المجرى الواصل

هو الجزء الذي يقام من قبل البلدة او من تفوضه لاي بناء ويشمل منهل التفتيش ويكون منفردا عن مجرى متجه، وتقع حفرة التفتيش على مسافة متر ونصف داخل سور المبنى اذا لم يكن .

## ماسورة البناء

ماسورة خط التصريف التي تمتد مسافة متر ونصف خارج ذلك البناء .

## مجري البناء

ذلك الجزء من المجرى الذي يصل ماسورة البناء بالمجرى الواصل .

## مجري التصريف

جنيح مجاري اي بناء : اي للمجرى الواصل مضافا اليه مجري البناء وماسورة البناء .

## مجري متجه

هو المجرى الذي يصب في مجرى فرعي او في مجرى آخر ويصب فيه مجرى واصل واحد او اكثر .

## مجري فرعي

هو مجري معد لاستقبال مواد مجاري صادرة عن منطقة صغيرة نسبيا ويصب في مجري رئيسي .

## مجري رئيسي

هو المجرى الذي يصب فيه مجري فرعي واحد او اكثر ويكون معدا لخدمة منطقة واسعة .

## البناء

اي بيت او مستودع او اشاعات منصوبة سواء كانت مسكونة او غير مسكونة .

هكذا في النص



## الصناعة

أي مصنع أو مشغل أو مزرعة وما شابه ذلك تخرج منه فضلات سائلة تعتبر مضرّة وتشكل خطراً من الناحية الصحية أو من أي ناحية أخرى .

## البلدة

أي مدينة أو قرية أو مجموعة ابنية تزيد عن عشرة .

## السلطة المحلية

أي سلطة فوضت من قبل البلدة ووافقت عليها الوزارة لتكون مسؤولة عن شؤون المجاري .

## المنطقة المخدومة

هي المنطقة التي تقرر المجموعة وتوافق الوزارة ان يخدمها بشبكة مجاري .

## الارض الخاصة

هي الارض التي تعود ملكيتها للأفراد .

## الفصل الثاني

## تعليمات أولية

المادة ٣ - لا يشمل هذا القانون التمديدات داخل أي بناء أو ماسورة البناء أو مجرى البناء المنشأة من قبل المالك .

المادة ٤ - في أي مكان يكشف فيه وجوب منع حدوث مكاره صحية فإن المجموعة تكون ملزمة بتنفيذ أعمال انشاء المجاري العامة وصيانتها وتشغيلها .

المادة ٥ - يعود للبلدة حق تعيين حدود المنطقة المخدومة كما للوزارة الحق في الزام البلدة على ضم مناطق أخرى أو ابنية أخرى إذا تبين للوزارة ان الفضلات تلك المناطق أو الابنية لا يمكن التخلص منها بطريقة الفضل لئلا يضر اقتصاديا من الضم كما للبلدة الحق بوضع البرنامج الزمني المناسب لتنفيذ مختلف اجزاء المشروع .

المادة ٦ - على مالك أية ارض خاصة ان يسمح بتمديد المجاري في ارضه إذا تبين للسلطة المحلية في البلدة انه لا يمكن من الوجهتين الاقتصادية والفنية تمديدتها في مكان آخر ويعرض المالك بموجب المواد الواردة في الفصل السابع .

المادة ٧ - على مالك أية ارض خاصة السماح باقامة منشآت تتعلق بالمجاري العامة إذا تبين للسلطة المحلية في البلدة من الوجهتين الاقتصادية والفنية انه لا يمكن اقامة هذه المنشآت في مكان آخر ويعرض المالك بموجب المواد الواردة في الفصل السابع .

المادة ٨ - على السلطة المحلية الحصول على موافقة الجهات المختصة في الحالات التي لا بد فيها من تمديد المجاري عبر الطرق العامة أو خطوط السكك الحديدية .

المادة ٩ - على السلطات المختصة قبل الشروع بانشاء أي جسر أو طريق عام أو سكة حديدية التأكد عما إذا كانت البلدة ترغب في مد خط انابيب مجاري في ذلك الجسر أو الطريق أو السكة ، وفي هذه الحالة تقوم السلطة بتنفيذ العمل المطلوب على حساب البلدة .

المادة ١٠ - يجب ان يخضع تصريف أي فضلات أخرى خلاف الفضلات السائلة الصحية في المجري العام الى موافقة الوزارة المسبقة .

المادة ١١ - يخضع اختيار موقع محطة التنقية ومواقع تصريف المياه الناتجة عن محطة التنقية للتشاور المسبق مع سلطة المصادر الطبيعية وذلك منعا لاختلال تلوث المياه الجوفية والسطحية .

المادة ١٢ - تخضع درجة ومقدار التنقية للتشاور المسبق مع وزارة الصحة .

## الفصل الثالث

## أعمال المجاري العامة

المادة ١٣ - يحظر تصريف مياه المجاري أو المباشرة بتنفيذ مشروع مجاري أو أي جزء من مشروع مجاري قبل أخذ موافقة الوزارة على التصاميم والتقارير المقدمة لذلك الغرض .

المادة ١٤ - أي بناء يقع ضمن المنطقة المخدومة ويكون بحاجة الى التخلص من مياه المجاري ولا يوجد لديه طريقة لينة واقتصادية الفضل من التوصل إلى البلدة المجاورة فإن لها الحق وتكون ملزمة بإيصال مجاريها بإيصال يئته بالمجري العام علماً ان وجود حفرة امتصاصية للبناء لا يعني عن ذلك .

المادة ١٥ - أي بلدة تقع بجانب بلدة أخرى وتكون بحاجة الى مشروع مجاري ولا يوجد لديها طريقة لينة واقتصادية الفضل من التوصل إلى البلدة المجاورة فإن لها الحق وتكون ملزمة بإيصال مجاريها بمجاري للبلدة الأخرى ومن حق الوزارة إلزام اللجان المجاورة بالتعاون في تنفيذ مشاريع مجاري مشتركة .

المادة ١٦ - على مالك كل عقار ان يقوم بصيانة وصلة المجري التابعة له والتي تكون متصلة بالمجري العام .

المادة ١٧ - كل من يسيء استعمال المجاري العامة كادخال مواد غريبة وضاره سواء على الشبكة أو على محطة التنقية يعرض نفسه للعقوبة .

المادة ١٨ - المياه المنسابه من محطات التنقية يجب ان لا تنسب أي مكاره صحية أو غيرها .

المادة ١٩ - أي عملية للتخلص من الفضلات الصناعية أو لتصريف كميات كبيرة من المياه وعملية تغيير في نوعية أو كمية هذه الفضلات لأي حضانة تكون خاضعة لموافقة الوزارة المسبقة . وعلى الوزارة في حالة الموافقة تحديد نقطة الزبط في المجري العام ويقوم صاحب الصناعة بالتوصل إلى تلك النقطة على نفقته الخاصة . كما يخضع للوزارة قبل اصدار الموافقة الطلب من صاحب مبصر الفضلات الصناعية السائلة القيام بعملية تكرير أو لينة توافق عليها الوزارة للتخلص من المواد الضارة بمحطة التنقية أو شبكة المجاري العامة . كما يخضع لما رفض الطلب كلها إذا ما تأكدت من ان مثل هذا التوصليل سيضر بمصلحة محطة التكرير العامة أو شبكة المجاري .

محكمة العدل

المادة ٢٠ - عندما تتقدم ايسة صناعة بطلب الى وزارة الاقتصاد الوطني للحصول على رخصة لمزاولة المهنة فان موافقة الوزارة المنوه عنها في المادة ١٩ يجب ان ترفق بالطلب قبل ان توافق وزارة الاقتصاد على الطلب .

#### الفصل الرابع

##### اعمال المجاري للابنية التي تقل عن احدى عشر

المادة ٢١ - اية عملية للتخلص من فضلات المجاري يجب ان لا يتسبب عنها مكاره صحية او اي نوع آخر من المكاره .

المادة ٢٢ - لا يسمح باقامة اية انشاءات صحية او تمديدات اخرى للتخلص من مياه المجاري قبل الحصول على موافقة الوزارة المسبقة وذلك من حيث مقدار ودرجة المعالجة وطريق تصريف واستعمال الفضلات الناتجة الخ . وتقوم السلطة المحلية باصدار تعليمات لتنظيم امور هذه المطالبات .

المادة ٢٣ - على مالک المنشآت الصحية المذكوره اعلاه ان يقوم بصيانتها وتشغيلها والتأكد من صلاحيتها للعمل حسب التعليمات الصادرة عن الوزارة .

#### الفصل الخامس

##### الصناعات غير المتصلة باعمال المجاري العامة

المادة ٢٤ - ان التخلص من الفضلات الصناعية يجب ان يتسبب عنه اية مكاره للغير ذات اهمية سواء من الناحية العامة او من الناحية الخاصة الا اذا تبين للوزارة ان الاجراءات المطلوبة لمنع هذه المتاعب التي تلحق بالغير قد تكون باهظة التكاليف وغير اقتصادية .

المادة ٢٥ - يجوز للوزارة اتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع حدوث اي تلوث يحصل نتيجة للفضلات الصناعية في اية مكان يتبين فيه وجوب حماية المياه الجوفية او المياه السطحية او مياه البحر او الحفاظ على جمال المناظر الطبيعية مع مراعاة ما جاء في المادة السابقة بالنسبة للصناعات القائمة .

المادة ٢٦ - اية عملية التخلص من الفضلات الصناعية يجب ان تكون خاضعة لموافقة الوزارة . وتكون الطلبات التي تقدم لهذه الغاية معونة باسم الوزارة وتقدم لها بواسطة البلدية ان وجدت .

المادة ٢٧ - اية زيادة ذات اهمية في الكمية او اي تغيير رئيسي في نوع مياه المجاري الصناعية يجب ان يكون خاضعاً لموافقة الوزارة وتقدم الطلبات لهذه الغاية للوزارة بواسطة البلدية ان وجدت .

المادة ٢٨ - يجب ان تشمل الطلبات المائل اليها اعلاه على وصف كامل للمنشآت المزمع اقامتها مع المخططات اللازمة والتي تشير الى طريقة معالجة مادة الفضلات ، والتضيق على الطرقات او وسائط .

المادة ٢٩ - بالإضافة الى ما جاء في احكام هذا الفصل من القانون تطبق بقية احكام هذا القانون على الصناعات غير المتصلة باعمال المجاري العامة حيثما يمكن .

#### الفصل السادس

##### المساهمة في نفقات الانشاء الرسوم الخ

المادة ٣٠ - يتوجب على اصحاب الابنية دفع رسوم المجاري استنادا الى قائمة التسعيره الصادره عن البلده والموافق عليها من قبل الوزارة والتي تكون قد اعلنت بموجب المبادئ المذكورة ادناه . وتقوم الوزارة باعداد نموذج نظام يتبين فيه مسؤوليات المجموعه ومالك البناء والتعليقات الفنية ومقدار الرسوم الخ .

المادة ٣١ - تقسم الرسوم المتحققة على البناء الى اربعة اقسام :-

- ١ . ضريبة مجاري .
- ٢ . رسم دخول .
- ٣ . الرسم السنوي .
- ٤ . التأمين .

اما ضريبة المجاري فيجب ان تغطي جزءاً من النفقات الكلية للمشروع وتجبى سنوياً لمدة محددة من الزمن ، اما رسم الدخول فيكون معادلاً للزيادة التي تلاحق بقيمة البناء نتيجة ربطه بالمجاري العامه ويلدغ مرة واحدة فقط . اما الرسم السنوي فانه يكون محسوباً لتنطية جزءاً من نفقات الاقساط السنوية والنفقات المتحققة على البلده لتنفيذ المشروع ولتنطية تكاليف التشغيل والصيانة السنوية تدفع رسوم المجاري والدخول من المالك واما الرسم السنوي ورسم التأمين فتدفع من قبل المشترك في مشروع المجاري .

المادة ٣٢ - اي بلدة او صناعه او ما شابه ذلك ترضى في ربط او في تصريف فضلاتها السائلة في مجاري اي بلدة اخرى تساهم في نفقات الانشاء والنفقات السنوية على اساس كمية ونوعية الفضلات التي تنوي التخلص منها .

المادة ٣٣ - يفرض الرسم السنوي ورسم الدخول على الابنية التي توصل بشبكة المجاري فقط .

المادة ٣٤ - تشترك جميع مباني البلده في نفقات مجاري مياه الامطار .

المادة ٣٥ - عائدات رسوم المجاري تصرف على اعمال المجاري فقط .

المادة ٣٦ - ان اية نفقات تتحقق لانشاء المجري او القنات او المنشآت اللازمة لذلك داخل البناء تدفع من قبل المالك .

هكذا في الأصل

## الفصل السابع

## التعويضات

المادة ٣٧ - يعطى المالك تعويضاً عادلاً اذا لحقت به خسارة ذات اهمية عن تمليد المجاري ضمن ارضه الخاصة .

المادة ٣٨ - يعطى المالك تعويضاً عادلاً عن مساحة الارض التي تستعمل لاقامة اية منشآت كمجامع التصفيه او محطات الضخ او المناهل ضمن ارضه الخاصة .

المادة ٣٩ - يعطى اي شخص يعرض بيته لمكاره صحية نتيجة اعمال للمجاري تعويضاً عادلاً .

المادة ٤٠ - يعطى المالك الذي انشأ مسبقاً ومنذ مدة قصيرة منشآت يستفاد منها في أعمال المجاري الجديدة العامة تعويضاً عادلاً .

## الفصل الثامن

## المقررات

المادة ٤١ - كل من يخالف احكام هذا القانون يعرض نفسه للحبس من اسبوع الى ستة وبغرامة نقدية لا تقل عن عشرة دنانير ولا تزيد عن مائتي دينار او بكليتا العقوبتين .

## الفصل التاسع

## الانظمة

المادة ٤٧ - تقوم الوزارة باصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

( ب )

## السيد المقرر

## قرار رقم (٢١)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٠ برئاسة رئيس اللجنة معالي السيد رياض المفلح وحضور اصحاب المجالس المعالي والساحة والمطوفة السادة المقرر سليمان القضاة ، والاعضاء ساهبا العكشة ، يعقوب معمر ، اميل الغوري ، الشيخ عبد الباقي جمو ، محي الدين الحسيني . ونظرت في مشروع القانون المعدل لقانون نقابة المحامين النظاميين لسنة ١٩٧٣ المحال عليها من قبل المجلس الكريم ، وبعد دراسته وتدقيقه قررت ما يلي : -

- ( ١ ) اضافة عبارة ( والمطالبة بها ) بعد عبارة ( للدعاء بالحقوق ) الواردة في السطر الاول من الفقرة ( ١ ) للمادة ( ٦ ) المعدلة بموجب المادة ( ٢ ) من المشروع .
- ( ٢ ) اضافة عبارة ( والدوائر الرسمية و ) بعد عبارة ( لدى كافة ) الواردة في البند ( ج ) للفقرة ( ١ ) من المادة ( ٦ ) المعدلة بموجب المادة ( ٢ ) من المشروع .
- ( ٣ ) اضافة عبارة ( شرط المعاملة بالمثل ) الى آخر البند ( أ ) من الفقرة ( ١ ) للمادة الثامنة المعدلة بموجب المادة ( ٣ ) من المشروع .

( ٤ ) اعادة صياغة المادة ( ٤ ) من المشروع على الشكل التالي : -

المادة ٤ - يلغى نص المادة ( ٢٨ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : -  
المادة ٢٨ -

- ١ - يعفى من التنوير كلياً كل من كان مجازاً في الحقوق واشغل مدة لا تقل عن ستين .  
متصباً قضائياً بالمعنى المحدد في قانون استقلال القضاء او اشغل بعد تخرجه منصباً قضائياً او مستشاراً حقوقياً او مدعياً عاماً في القوات المسلحة الاردنية والامن العام ،  
واذا نصت مدة خدمة اي من المذكورين في المدة المحددة ، فيعفى من التدريب مدة تعادل المسلة التي قضاهما في احدى الوظائف المذكورة .
- ٢ - ينقص للتدريب مدة سنة واحدة ، كل من كان مجازاً في الحقوق واشغل مدة لا تقل عن ثلاث سنوات :  
أ - متصباً قضائياً او مدعياً عاماً في محكمة الجوارك الابتدائية او الاستئنافية او كان مستشاراً قانونياً في احدى الدوائر الرسمية او كان مرافعاً في قضايا ضريبية الدخيل او مسجلاً لعلامات التجارية - او  
ب - احدى الوظائف الكتابية لدى وزارة العدل ، او مفعى على اشغاله لاجدى تلك الوظائف مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة عند نفاذ هذا القانون وحصل على اجازة في الحقوق خلال هذه المدة .

هكذا  
١٩٧٣



( ٥ ) أ - الاستعاضة عن عبارة ( المنصوص عليه في الفقرة الأولى ) الواردة في الفقرة ( ٢ ) من المادة ( ٣٨ ) المعدلة بموجب المادة ( ٥ ) من المشروع بعبارة ( المنصوص عليه في البندين أ و ب من الفقرة الأولى ) .

ب - حذف حرف ( أو ) الوارد في السطر الثاني من الفقرة ( ٣ ) من نفس المادة .

( ٦ ) إضافة عبارة ( إذا كانت الدعاوى لهم أو عليهم أو لزوجاتهم أو لأزواجهن أو أصولهم وفروعهم أو عليهم ) إلى آخر البند ( ب ) من الفقرة ( ١ ) من المادة ( ٤١ ) المعدلة بموجب المادة ( ٦ ) من المشروع .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها

اللجنة القانونية



السيد المقرر

لا ، هذه مش داخلية ، مش داخلية ، تلك داخلية بالنسبة للزوجات وتقديمهن إلى آخره .

السيد المحكم نائب الكرلة

أظن إبقاء الدوائر الرسمية :

السيد المقرر

أجل على

السيد المحكم نائب الكرلة

إبقاء الدوائر الرسمية من وجهة النظر الأصل للمادة من حيث أن يطلبها ( من أن تكون الدوائر الرسمية )

وبالافتقار مع معالي وزير العدل الفينا الفقرة التالية من هذا القرار لانه لا ضرورة لها . هي سبب المشاكل بالنسبة للوكالات ، إضافة الدوائر الرسمية .

السيد العظيم نائب معان

لكن ما يتعلق بالوكالات ؟

السيد المقرر

مجلس ، الوكالات ؟

السيد العظيم نائب معان

إذا سمحت يا معالي الرئيس ، سؤال للمقرر بالنسبة للمادة التي تنص على ضرورة تعيين محامي في قضايا الف

هكذا في الأصل

## السيد المقرر

هي سبب البلاء ، بامعالي سابا بك .

## السيد وزير العدل

إضافة ( الدوائر الرسمية ) قد تشمل على نوع من التضييق على المواطنين لأنها وردت في الفقرة -ج- من المادة الثانية على الوجه التالي :

التوكل عن الغير للدعاء بالحقوق والدفاع عنها لدى كافة الجهات الادارية .. فالأخوان أضاعوا - الدوائر الرسمية - وهذه تشمل على نوع من التضييق للمواطنين يعني إضافة الكلمة فيها تضييق وحذفها نوع من التيسير للمواطنين .

## السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على إلغاء الفقرة - ٢ - من قرار اللجنة ؟

الجميع : موافقون

## السيد المقرر

يعقوب بك يقترح جعل مدة التدريب ستة اشهر الواردة في اول الفقرة - ٢ - من المادة ٢٨ التي عدلتها اللجنة بالفقرة الرابعة من قرارها .

## السيد وزير العدل

كانت واردة على اساس الاعضاء كليا لمدة سنة لكافة الاشخاص المذكورين في الفقرتين أ ، ب وجدنا ان الموظف القضائي هو أولى بالرعاية لانه يشغل منصباً شبه منصب قضائي فهو يعمل عضو في محكمة الجمارك لانه هو غير قاضي ، تستبدل مدة السنة بخضعت للتدريب مدة . . . . .

## السيد المقرر

سنة اشهر .

## السيد وزير العدل

اما الفقرة - ب - فقد أستقر الرأي على ان يبقى كما وردت من اللجنة القانونية .

## السيد المقرر

بالضبط ، ستة اشهر وستة ، سنضبطها .

## السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على ذلك ؟

الجميع : موافقون .

## السيد المقرر

بالنسبة للفقرة - ٥ - من قرار اللجنة اتفق ايضا على الغائها .

## السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على الغائها ؟

الجميع : موافقون .

## السيد المقرر

الفقرة - ٦ - من قرار اللجنة هذه بالنسبة الى أنه يقرر ان لا يوكل محامي .

## السيد الرئيس

اذن هل يوافق المجلس على قرار اللجنة بعد التعديلات الاخيرة التي وافق عليها المجلس مع حذف بعض الفقرات ؟

الجميع : موافقون .

## السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على المشروع معدلا ؟

الجميع : موافقون

وفيما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان المقرر :

هكذا  
في  
الاصح

ملحوظات مجلس النواب حول مشروع القانون المعدل لقانون المحامين رقم لسنة ١٩٧٣

اجراءات اللجنة القانونية مجلس النواب	المادة كـ وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعدل بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢١) المؤرخ في ١٩٧٣/٣/٢٠	بقي نص المادة السادسة من القانون الاصلي وبمقتضى منه بما يلي : - المادة ٦ : المحامين هم سبب اعلان القضاء الذين اتخذوا مهنة فلم يقدم المساعدة القضائية والقانونية لمن يطلبها اثناء اجراء وشمل ذلك : (١) التوكيل عن الغير الادعاء بالمحقوق والدفاع عنها : - (٢) لدى كافة المحاكم على اختلاف اوضاعها ودرجاتها عدا المحاكم الشرعية . (ب) لدى الحكيم وموثر النيابة العامة . جـ (٢) لدى كافة الجهات الادارية والهيئات العامة . (٣) تقديم الاستشارات القانونية . (٤) تنظيم المهرود والقيام بالاجراءات التي يستلزمها ذلك .	نص المادة ٦ : المحامين هم من سبب اعدى القضاء الذين اتخذوا مهنة فلم قبل المحامين في الاعاوى على اختلاف اوضاعها والقيام باجراءها وللانظمة فيما تقدم كل استشارة قانونية لمن يطلبها اثناء اجراء فور تقديمه تشمل امور اربعة : - (١) الادعاء بالمحقوق والدفاع عنها والقيام بالاجراءات المتعلقة بها بآثار كافة عن الأشخاص لدى كافة المحاكم على اختلاف اوضاعها عدا المحاكم الشرعية . (٢) ابداء الاستشارات القانونية في الاعاوى والقضايا والمسائل على اختلاف اوضاعها . (٣) تنظيم المهرود بآثارها والقيام بكافة الاجراءات التي يستلزمها ذلك . (٤) قبل التوكيل عن الغير لدى جميع المجالس والهيئات الرسمية والحكيم وموطني الادارة والموثر الرسمية والهيئات العامة وبمقتضى على اختلاف اوضاعها .

اجراءات اللجنة القانونية مجلس النواب	المادة كا وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعدل بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢١) المؤرخ في ١٩٧٣/٣/٢٠	تمثل المادد القائمة من القانون الاصلي باضافة العبرة التالية الى آخر البند (١) من الفقرة (١) منها : - (ب) ان يكون طالب التسجيل متهما بجسمة احدى النور العريرة قبل حصوله على الجنسية الاردنية وحيت لا يجوز ان تقل مدة تكمه بالجنسيتين مما من عسرة سنوات ) بقي نص المادة (٢٨) من القانون الاصلي وبمقتضى منه بما يلي : - المادة ٢٨ : ١) يبقى من التعريب كليا من اغفل منصبه قضائيا بالني في القدر في قانون استقلال القضاء مدة لا تقل عن سنتين ومن كان حازرا على اجازة في الحقوق والشغل بعد تخرجه منصبه قضائيا او مستشارا حوزيا او مدعيا عاما في محكمة الجوارك الابتدائية او الاستئنافية او مرافعا في قضايا مرورية الدخل او سجلات اللامات التجارية لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات . ب) اذا قصت مدة خدمة أي من المذكورين في الفقرة السابقة من المدة المحددة فيبقى من التعريب مدة تعادل او تتناسب مع المدة التي قضاهما في احدى الوظيف المذكورة .	نص البند (١) من الفقرة (١) من المادة (٨) : ١- متهما بالجنسية الاردنية مدة عشر سنوات على الأقل . نص المادة (٢٨) : بقي من التعريب كليا من اغفل منصبه قضائيا بالني في القدر في قانون استقلال القضاء الساري المعمول مدة لا تقل عن سنتين كما يبقى من سبق واغفل منصبه قضائيا او مستشارا حوزيا في القرات للخدمة الاردنية والامن العام لمدة لا تقل عن سنتين شرطه ان يكون حازرا على لسانس حوزيا او اكر .

مكتبة مجلس النواب



انتظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢١) المؤرخ في ١٩٧٣/٣/٢٠

اجراءات اللجنة القانونية مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الان
انظر قرار اللجنة القانونية رقم ( ٢١ ) المؤرخ في ١٩٧٣/٣/٢٠	<p>( ج ) يبقى من التدريب لمدة ستة من كان مجازا في الحقوق وصل بعد تخرجه لدى وزارة العدل مدة لا تقل عن ثلاث سنوات شريطة ان يقدم بطلب تسجيل في سجل المحامين للتدوين خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تركه العمل .</p> <p>يبقى نص المادة ٢٨ من القانون الاصيل ويستأنف عنه بما يلي : -</p> <p>المادة ٢٨</p> <p>( ١ ) برأية مهنة الخطابة حق يحصرون بالمحامين المسجلين في القابلية دون غيرهم وفقا لاحكام هذا القانون .</p> <p>( ٢ ) لا يجوز لغير المحامين المسجلين ان يمارس العمل المنصوص عليه في الفقرة الاولى من المادة السادسة الا في الحالات التي يجيز فيها القانون ذلك .</p> <p>( ٣ ) لا يجوز لغير المحامين المسجلين ان يمارس كحرقة او يقصد الكسب العمل المنصوص عليه في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة السادسة .</p> <p>( ٤ ) كل من يخالف حكم الفقرتين الثانية والثالثة يعاقب من قبل محكمة الصلح بغضبه بترامة لا تزيد على خمسين دينار او بالحبس مدة لا تزيد عن شهرين او بكلا العقوبتين ويحوز لاي عام سجل في القابلية ان يأجل صفة الشكوى ويقدم الشكاوى وفقا لاحكام قانون اصول المحاكمات الجزائية .</p>	<p>نص المادة ٢٨</p> <p>( ١ ) برأية مهنة الخطابة حق يحصرون بالمحامين المسجلين في القابلية دون غيرهم وفقا لاحكام هذا القانون ولا يجوز تعطيل هذا الحق في اية صورة او لاي سبب .</p> <p>( ٢ ) لا تقبل المرافعة والمناقشة امام المحاكم والمحاكمات المدنية في المادة السادسة من القانون الا في الحالات التي يجيز فيها القانون لتخص ان يتالف باسم زوجة او احد اموره او قومه .</p> <p>( ٣ ) مع ارساء احكام الفقرة السابقة لا يجوز لغير المحامين المسجلين في القابلية الاشتغال بالمهنة او المرافعة بأي عمل من اعمالها باجر او بدون اجر وكل من يخالف ذلك يعاقب من قبل محكمة الصلح بغضبه بترامة لا تزيد عن شهرين او بكلا العقوبتين ، ويجوز لاي عام سجل في القابلية ان يأجل صفة الشكوى ويقدم الشكاوى وفقا لاحكام قانون اصول المحاكمات الجزائية .</p>

انتظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢١) المؤرخ في ١٩٧٣/٣/٢٠

الاجراءات اللجنة القانونية مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢١) المؤرخ في ١٩٧٢/٣/٢٠	المادة ٤١ / ١ من القانون الاصيل ويستأنف عنه بما يلي :- ٤١ المادة (١) لا يجوز للمدعين ان يتقدموا امام المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها الا بواسطة محامين يتقدمون ويستقي من ذلك :- ١ - عاكم الصلح والشورى ودواوى قاضي القضاة والملازمين السابقين او الاشخاص المعتمدين من الوزارة والسابقين او القضاة المعتمدين او السابقين او الاشخاص المعتمدين من التدريب يقتضي المادة ٢٨ من هذا القانون . (٢) في قضايا الحقوق والعدل العليا لا يجوز تحت طائلة الطعن تقديم براءة دعوى او لوائح او طعون امام محكمة التمييز وعكس العدل العليا وعكس الاستئناف وعكس استئناف ضريبة الدخل والجمارك وعاكم البداية والجمارك الا اذا كانت مرفوعة من احد المحامين الاساتذة ويستقي من ذلك الدواوى والملازمين والولاة والمعلمين التي تقدم للمحاكم المذكورة اذا جرى تقديمها بواسطة محكمة لا يوجد في مركزها عام . (٣) لا يسري حكم هذه المادة على مصالح الحكومة والمحاكم السنية او دوائر الاوقاف التي لها ان تتيب منها في المرافعة احدوا طلبا المحامين على اجازة لتقرون .	٤١ المادة (١) لا يجوز للمدعين ان يتقدموا امام المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها الا بواسطة محامين يتقدمون ويستقي من ذلك :- ١ - عاكم الصلح والشورى ودواوى قاضي القضاة والملازمين السابقين او الاشخاص المعتمدين من الوزارة والسابقين او القضاة المعتمدين او السابقين او الاشخاص المعتمدين من التدريب يقتضي المادة ٢٨ من هذا القانون . (٢) في قضايا الحقوق والعدل العليا لا يجوز تحت طائلة الطعن تقديم براءة دعوى او لوائح او طعون امام محكمة التمييز وعكس العدل العليا وعكس الاستئناف وعكس استئناف ضريبة الدخل والجمارك وعاكم البداية والجمارك الا اذا كانت مرفوعة من احد المحامين الاساتذة ويستقي من ذلك الدواوى والملازمين والولاة والمعلمين التي تقدم للمحاكم المذكورة اذا جرى تقديمها بواسطة محكمة لا يوجد في مركزها عام . (٣) لا يسري حكم هذه المادة على مصالح الحكومة والمحاكم السنية او دوائر الاوقاف التي لها ان تتيب منها في المرافعة احدوا طلبا المحامين على اجازة لتقرون .

مكونة لأصل

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢١) المؤرخ في ١٩٧٣/٣/٢٠

الاجراءات القانونية	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
مجلس النواب	تعديل المادة ٤٤ من القانون الاصيل باضافة العبارة التالية بعد كلمة (انصوصت) الواردة في الفقرة (١) منها (انما تطبق الفقرة في احد الامور المنصوص عليها في المادة السادسة من هذا القانون).	نص الفقرة (١) من المادة (٤٤) (١) بالرغم مما ورد في اي قانون او تشريع آخر يكون للمحامي الاستاذ حق المساعدة على توقيع وكيله على او كالات انصوصت ويكون المحامي في جميع الحالات مسؤولاً وشخصياً عن صحة هذا التوقيع هذا القانون.
	تعديل المادة ٤٦ من القانون الاصيل بالاستعاضة عن عبارة (على ان لا تزيد) الواردة في الفقرة (٥) منها بعبارة (على ان لا تقل).	نص الفقرة (٥) من المادة (٤٦) (٥) على المحكمة بناء على طلب المتهم ان تحكم على خصمه باسباب اعدامه ويوعدها بمقدار هذا مقدار هذا الاصاب على ان لا تزيد عليه الاصاب في الرجة الاجتافية عن ٥/٥ من قيمة الحكم به وان لا تتجاوز (٥٠) ديناراً في اية دعوى مهما بلغت القيمة ولا تزيد من نصف ما تحكم به المحكمة الاجتافية من الرجة الاجتافية.
	المادة (٩) او كالات المطالبة لغير المحامين قبل تهاذ هذا التعديل والملاحظات التي تمت بموجبها تعتبر صحيحة اذا كانا المنصوص اليه من الامور التي يجوز لغير المحامين القيام بها بمقتضى المادة (٣٨) من هذا القانون.	ليس لها اصل

مشروع

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٣

قانون معدل لقانون نقابة المحامين النظاميين

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون نقابة المحامين النظاميين لسنة ١٩٧٣ ) ويقرأ مع القانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٢ ، المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة السادسة من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ٦

المحامون هم من اعوان القضاء الذين اتخذوا مهنة لهم لتقديم المساعدة القضائية والقانونية لمن يطلبه لقاء اجر ويشمل ذلك :-

- ١ - التوكيل عن الغير للدعاء بالحقوق والمطالبة بها والدفاع عنها ؛
- أ - لدى كافة المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها عند المحاكم الشرعية .
- ب - لدى المحكمين ودوائر النيابة العامة .
- ج - لدى كافة الجهات الادارية والمؤسسات العامة والخاصة .
- ٢ - تنظيم العقود والقيام بالاجراءات التي يستلزمها ذلك .
- ٣ - تقديم الاستشارات القانونية .

المادة ٣ - تعديل المادة الثامنة من القانون الاصيل باضافة العبارة التالية الى آخر البند (أ) من الفقرة (١) منها :  
( مالم يكن طالب التسجيل متمتعاً بجنسية احدى الدول العربية قبل حصوله على الجنسية الاردنية وحيث لا يجوز ان تقل مدة تمته بالجنسيتين معا عن عشر سنوات شرط المعاملة بالمثل ) ؛

المادة ٤ - يلغى نص المادة ٢٨ من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ٢٨

- ١ - يعفى من التدريب كلياً كل من كان مجازاً في الحقوق واشغل مدة لا تقل عن سنتين منصباً قضائياً بالمعنى المحدد في قانون استقلال القضاء او اشغل بعد تخرجه منصباً قضائياً او مستشاراً جنوالياً او مدعياً عاماً في القوات المسلحة الاردنية والامن العام ؛
- وإذا نقصت مدة خبلة اي من المذكورين في المدة المحددة فيعمل من التدريب مدة تعادل المسلة التي قضاهما في احدى الوظائف المذكورة ؛

هكذا في الاصل

٢ - أ - يخضع للتدريب مدة ستة أشهر، كل من كان مجازا في الحقوق واشغل مدة لا تقل عن ثلاث سنوات . منصبا قضائيا أو مدعيا عاما في محكمة الجوارك البدائية والاستئنافية أو كان مستشارا قانونيا في إحدى الدوائر الرسمية أو كان مرافعا في قضايا ضريبة الدخل أو مسجلا للعلامات التجارية .

ب - يخضع للتدريب مدة سنة واحدة كل من كان مجازا في الحقوق واشغل مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ، إحدى الوظائف الكتابية لدى وزارة العدل أو مضى على اشتغاله لأحدى تلك الوظائف مدة لا تقل عن عشر سنوات عند نفاذ هذا القانون وحصل على إجازة في الحقوق خلال هذه المدة .

المادة ٥ - يلغى نص المادة ٣٨ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :

#### المادة ٣٨

٢ - مزاولة مهنة المحاماة حق محصور بالمحامين المسجلين في النقابة دون غيرهم ولقنا لاحكام هذا القانون .

٢ - لا يجوز لغير المحامين المسجلين ان يمارس العمل المنصوص عليه في الفقرة الاولى من المادة السادسة الا في الحالات التي يبين فيها القانون ذلك .

٣ - لا يجوز لغير المحامين المسجلين ان يمارس كهرفة او يقصد الكسب العمل المنصوص عليه في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة السادسة .

٤ - كل من يخالف حكم الفقرتين الثانية والثالثة يعاقب من قبل محكمة الصلح المختصة بغرامة لا تزيد على خمسين دينارا أو بالحبس مدة لا تزيد على شهرين أو بكلا العقوبتين . ويجوز لأي محام مسجل في النقابة ان يأخذ صفة المشتكى ويقدم البيانات ولقنا لاحكام قانون اصول المحاكمات الجزائية .

المادة ٦ - يلغى نص المادة ٤١ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :

#### المادة ٤١

١ - لا يجوز للمتدعين ان يمثلوا امام المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها الا بواسطة محامين يمثلونهم ويستثنى من ذلك :

أ - محاكم الصلح والتسوية ودعوى تصحيح قيد النفوس والقضايا الجزائية .  
ب - المحامون المزاولون أو السابقون أو القضاة العاملون أو السابقون أو الاشخاص المعفون من التدريب بمقتضى المادة ٢٨ من هذا القانون أو أزواج المذكورين أو أحد أصولهم أو فروعهم .

٢ - في قضايا الحقوق والعدل العليا لا يجوز تحت طائلة البطلان التقدم بأية دعاوى أو لوائح أو طعون امام محكمة التمييز ومحكمة العدل العليا ومحكمة الاستئناف ومحكمة استئناف ضريبة الدخل والجوارك ومحاكم البداية والجوارك الا اذا كانت موقعة من أحد المحامين الاساتذة ويستثنى من ذلك الدعاوى واللوائح والطعون التي تقدم للمحاكم المذكورة اذا جرى تقديمها بواسطة محكمة لا يوجد في مركزها محام .

٣ - لا يسري حكم هذه المادة على مصالح الحكومة أو الهيئات العامة أو دوائر الاوقاف التي لها ان تنيب عنها في المرافعة أحد موظفيها الحاصلين على إجازة الحقوق .

المادة ٧ - تعدل المادة ٤٤ من القانون الأصلي بإضافة العبارة التالية بعد كلمة (الخصوصية) الواردة في الفقرة (١) منها ( اذا تعلق التوكيل في أحد الأمور المنصوص عليها في المادة السادسة ) . من هذا القانون .

المادة ٨ - تعدل المادة ٤٦ من القانون الأصلي بالاستعاضة عن عبارة (على ان لا تزيد) الواردة في الفقرة (٤) منها بعبارة ( على ان لا تقل ) .

المادة ٩ - الوكالات المعطاة لغير المحامين قبل نفاذ هذا التعديل والمعاملات التي تمت بموجبها تعتبر صحيحة اذا كان الخصوص الموكل به من الأمور التي يجوز لغير المحامين القيام بها بمقتضى المادة (٣٨) من هذا القانون .

(١)

#### السيد الأمين العام

الرقم : ٣٤٩٦/١٠٥٨/٣

التاريخ : ١٩٧٣/٣/١٤

معالي رئيس مجلس النواب

أبحث اليكم بـ ١٢٠ نسخة من مشروع قانون

مؤسسة التنمية الصناعية لسنة ١٩٧٣ .

المراد بمجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٣/٣/١١ .

الاصحاب الموجهة له رجاء اخطائه الى مجلس النواب

للتنظر في المرافعة .

والا فلو اطلق الامر لغيره .

والا فلو اطلق الامر لغيره .

والا فلو اطلق الامر لغيره .

#### السيد الرئيس

ارجو من الاخوان الذين حضروا من الصفة الغربية ان يحضروا الى المجلس غدا صباحا للبحث معهم ببعض المواضيع .

٦ - قراءة مشاريع القوانين الواردة من الحكومة والموزعة على الاعضاء والنظر في احالتها الى اللجان المختصة

#### السيد الرئيس

تلى المشاريع الواردة .

مجلس النواب



## الاسباب الموجبة

## لاصدار قانون مؤسسة التنمية الصناعية

لما كان من شأن الدولة الاهتمام بالجانب الاقتصادي من الحياة العامة وقطاع الصناعة منها بوجه خاص فان هذه الضرورة تقتضي ان تقوم الدولة على نحو آخر بتحريك هذا النشاط وتحديد الاساليب الواجب اتباعها لتحقيق اهداف خطة التنمية عن طريق تنفيذ المشاريع التي يحجم القطاع الخاص عن تنفيذها ومساعدته في احيان اخرى على تنفيذ المشاريع الانمائية التي ترى الحكومة ضرورة تشجيعها .

وفي سبيل ما تقدم ، فان احداث مؤسسة عامة تتولى رسم سياسة تصنيعية تنفذ على مراحل وتقوم بإجراء الدراسات الاقتصادية والفنية اللازمة قبل تنفيذ المشاريع يعتبر امرا حيويا لضمان نجاح كل من هذه المشاريع الانمائية ، كما ان الاشراف المباشر من قبل هذه المؤسسة يحترز كثيرا من مخاطر الارتجال وفوضى الاتفاق . وتوسل المؤسسة للوصول الى هذه الاهداف بإمكانية قيامها بالمهام التالية -

- ١ - فحص ونجري امكانيات اقامة صناعات جديدة او تطوير صناعات قائمة واعداد الدراسات والمسح والحدود الاقتصادية والفنية للمشاريع الصناعية .
- ٢ - تنفيذ مشاريع صناعية جديدة او تطوير مشاريع قائمة في نطاق القطاع العام او بالتعاون مع القطاع الخاص .
- ٣ - امتلاك اية منشأة صناعية بطريق الشراء او الاكتاب او المساهمة برأس المال بموافقة مجلس الوزراء .
- ٤ - ادارة مساهمات الحكومة في المنشآت الصناعية وتمثيلها في تلك المنشآت في حدود مقدار هذه المساهمات دون المساس بالحقوق المقررة للشركات القائمة قبل نفاذ قانون المؤسسة وذلك بموجب امتيازات خاصة فيما يتعلق بنسبة تمثيل الحكومة في مجالس ادارتها .

وحيث ان الحكومة تساهم برأسمال ( ١٨ ) شركة صناعية وطنية يبلغ مجموع رؤوس اموالها ( ٣٢٣٥١٠٠٠ ) دينار منها ( ٩٦٦٠٣٣٤ ) دينار مساهمة الحكومة وتشارك الحكومة في ادارة هذه المؤسسات عن طريق تعيين ممثلين لها في مجالس ادارتها وقد ظلت جميع ارباح اسهم الحكومة بهذه الشركات تحول لخزينة الدولة كما لم يجر بيع اسهمها في هذه الشركات لاعادة الاستثمار في مشاريع صناعية جديدة . ولما كانت مساهمة الحكومة في هذه الصناعات تهدف الى دعمها في مراحلها الاولى ومساعدتها على القيام بالعمل والانتاج وتحقيق الربح فمن باب أولى ان يعاد استثمار هذه الاموال اذ ارباحها في مشاريع صناعية جديدة ثبتت جدواها الاقتصادية وتحتاج هي الاخرى الى المساعدة والدعم عند بدء تأسيسها .

ومن ناحية اخرى لم يكن في جهاز الدولة جهة متفرغة لتابعة الشؤون المتعلقة بتنفيذ المشاريع الصناعية الانمائية بعد الانتهاء من اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية الخاصة بها مما يؤدي الى تأخير في التنفيذ وفي حالات كثيرة وضع هذه الدراسات على الرف دون متابعة او تحديث ودون اجرا للاتصالات الضرورية مع الشركات الاجنبية والمؤسسات الدولية لتحري امكانيات تنفيذ هذه المشاريع اما بواسطة المساهمة المباشرة المشتركة او القروض التمويلية او المشورة الفنية .

وقد اوحظ في السنوات الاخيرة تردد رأس المال الفردي في الاستثمارات الصناعية وتوجه نحو التجارة والمقار كما يلاحظ عدم توفر روح المغامرة في خلق الصناعات الجديدة بل ازداد الطلب على ازدواجية الصناعة في حين انه لا زال هناك مجالات كثيرة للاستثمار في صناعات جديدة . هذا بالإضافة الى ان رأس المال الفردي لم يتمكن حتى الان من القيام بمفرده بانشاء صناعات كبيرة تساهم بنسبة عالية في الدخل القومي .

اما الصناعات التصديرية التي تضع هدفها الاول الاسواق الخارجية فلم تقم حتى الان من قبل الممولين في القطاع الخاص وتدل الدراسات على ضرورة توجيه التنمية الصناعية في الاردن نحو الصناعات التصديرية وبالنظر لعدم استعداد القطاع الخاص لتحمل مخاطر مثل هذه الصناعات او بسبب عدم تمكنه من الحصول على المعلومات الكافية عن احوال الاسواق الخارجية فقد اصبحت الضرورة ملحة لقيام جهة تعالج هذه الناحية ، وتحمل مسوئيات مثل هذه الصناعات بجميع مراحلها منذ اعداد الدراسات الى الانتاج ومن ثم وصول هذا الانتاج الى الاسواق المربحة سواء في الداخل او الخارج .

كما يلاحظ غياب جهة محلية متخصصة تتوفر فيها الكفاءات اللازمة للعمل على مستوى تجاري لمقدي الاتفاقات الخاصة بتنفيذ المشاريع الصناعية الانمائية واستعمال اساليب المقايضات التجارية الحديثة . وبفس الوقت فان هناك حاجة ملحة بتجميع الدراسات والتقارير التي اعلنت عن الصناعات التي تمت دراستها ووضعها بشكل مشاريع قابلة للتمويل ( Bankable Report ) بعد تحديثها تمهيدا لتابعها مع الجهات التي تبدي اهتماماً بتنفيذها والسعي للحصول على التمويل المطلوب من المصادر الممكنة .

لجميع هذه الاسباب طرحت فكرة انشاء مؤسسة التنمية الصناعية اقرت في خطة التنمية الثلاثية كأحدى الاجراءات التنظيمية المتعالة في تنفيذ المشاريع الصناعية هذا في حين نص مشروع القانون على اعطاء الاربعة دوما لمبادرة القطاع الخاص في تمويل وتنفيذ المشاريع الصناعية وسيظل دور المؤسسة سائدا لنشاط القطاع الخاص مع اعطائها الصلاحية الكافية والمرونة اللازمة للحصول على المساعدات والتمويل والتجبرأت من الجهات الممكنة عمليا وخارجيا لضمان التنفيذ دون تأجيل وبعيدا عن الروتين .

مجلس النواب

مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٣

## قانون مؤسسة التنمية الصناعية

## الفصل الأول

## التعريف

المادة ١ - يسمى هذا القانون باسم « قانون مؤسسة التنمية الصناعية لسنة ١٩٧٣ » ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا القانون أو أي نظام صادر بمقتضاه المعاني المخصصة لها أدناه ، إلا إذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

الملكية	- الملكية الأردنية الهاشمية
الحكومة	- حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
الوزير	- وزير الاقتصاد الوطني
المؤسسة	- مؤسسة التنمية الصناعية المنشأة بموجب هذا القانون
المجلس	- مجلس إدارة المؤسسة
المدير العام	- المدير العام للمؤسسة
المشروع الصناعي	- أي مشروع انمائي صناعي أو تعديني مشمول بأحكام هذا القانون

## الفصل الثاني

تأسيس المؤسسة ، أهدافها وصلاحياتها

المادة ٣ - يولف بمقتضى هذا القانون في الملكية مؤسسة تسمى « مؤسسة التنمية الصناعية » تتمتع بشخصية معنوية ذات استقلال مالي وإداري لها أن تمتلك وتصرف بالأموال المنقولة وغير المنقولة وإن تصاقت بهذه الصفة وتقاضى وتقاضي وتقيم الدعاوى وتنتب عنها في الإجراءات القضائية أو لغاية أخرى النائب العام أو أحد موظفيها أو أي عام كوكيل عام أو خاص بالصلاحيات التي تقرر له :

المادة ٤ - ترتبط المؤسسة بالوزير الذي يعتبر رئيساً لها .

المادة ٥ - يكون المركز الرئيسي للمؤسسة في العاصمة ولها أن تفتح فروعاً لها في داخل المملكة وخارجها وفق ما يقرره المجلس .

المادة ٦ - تهدف المؤسسة إلى دفع عجلة التصنيع والتشجيع على استثمار ثروات المملكة وتطويرها في ضوء الخطة الاقتصادية المقررة وتوجيه النشاط الصناعي لخدمة المواطنين والاستثمار المربح . ولتحقيق هذه الأهداف تتولى ما يلي :

- أ - فحص وتحري إمكانات إقامة صناعات جديدة أو تطوير صناعات واختداد الدراسات والمسح والحدوى الاقتصادية للمشاريع الصناعية .
- ب - تنفيذ مشاريع صناعية جديدة أو تطوير مشاريع قائمة في نطاق القطاع العام ، أو بالتعاون مع شخص أو شركات من القطاع الخاص ، ضمن الأسس التالية :
  - ١ - طرح اسهم المشروع الصناعي للاكتتاب العام لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر . وإذا لم يتم خلالها تغطية الاكتتاب بكامل الاسهم تولت المؤسسة ذلك عن طريق المساهمة وفق أحكام قانون الشركات .
  - ٢ - في حالة عدم التقدم أصلاً للاكتتاب بالاسهم المطروحة على المؤسسة تنفيذ المشروع وفق أحكام هذا القانون .
  - ج - امتلاك أية منشأة صناعية بطريق الشراء أو الاكتتاب أو المساهمة برأس المال بموافقة مجلس الوزراء .
  - د - الاشراف الإداري على المنشآت الصناعية التي تمتلك الحكومة كامل رأس مالها بقدر تطويرها ورفع مستوى أدائها وإنتاجها .
  - هـ - إدارة مساهمات الحكومة في المنشآت الصناعية ، وتمثيلها في تلك المنشآت في حدود مقدار هذه المساهمات ، أما بواسطة موظفيها أو موظفي الدولة بموافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ، دون المساس بالحقوق المقررة للشركات القائمة قبل نفاذ هذا القانون بموجب امتيازات خاصة فيما يتعلق بنسبة تمثيل الحكومة في مجالس إدارتها .
- المادة ٧ - تعمل المؤسسة ، في سبيل تحقيق أهدافها ، تنفيذ مواردها المالية وتنشيط فعاليات القطاع الخاص الصناعية ، على بيع حقوق الملكية والمساهمات الصناعية إلى هذا القطاع مع عدم الإجحاف بمصالح المؤسسة المالية وبالشروط الفنية الضرورية لاستمرار نجاح هذه الصناعات ، ويتم البيع بتنسيب من المجلس وموافقة مجلس الوزراء .

## الفصل الثالث

نقل ملكية الحقوق والمساهمات في المشاريع الصناعية إلى المؤسسة

المادة ٨ - الحصة أو المساهمات المأتمنة للحكومة

- أ - تنتقل إلى المؤسسة مساهمات الحكومة في المشروعات والمنشآت الصناعية القائمة المبنية في الجدول الملحق وتكون مسؤولة عن إدارتها وتصرفاتها .

هكذا في النص

- ب - تمتلك المؤسسة مساهمات وحقوق الحكومة في المشروعات الصناعية التي قد تقيدها أو تؤول إليها مستقبلاً .
- ج - اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القانون ، تحمل هذه المؤسسة اديارياً مالياً وفنياً عمل مركز التنمية الصناعية / وزارة الاقتصاد الوطني ، كما تؤهل إليها ملكية امواله وموجوداته على اختلاف انواعها وتعتبر الخلف القانوني والواقعي له وفي كل ما له من حقوق وما عليه من التزامات .

## الفصل الرابع

## الجهاز الاداري

المادة ٩ - يتولى ادارة شؤون المؤسسة والقيام بتنظيم تنفيذ اعمالها :

أ - مجلس ادارة

ب - مدير عام

ج - جهاز من الموظفين والمستخدمين والخبراء .

المادة ١٠ - أ - يؤلف المجلس من الوزير رئيساً وعضوية كل من :

- المدير العام - نائباً للرئيس

- امين عام مجلس التخطيط القومي .

- نائب محافظ البنك المركزي

- وكيل وزارة المالية

- وكيل وزارة الاقتصاد الوطني

- مدير بنك الائتماء الصناعي

- ثلاثة اعضاء يعينون لمدة اربع سنوات من العاملين في مشاريع القطاع الخاص الصناعية بموافقة مجلس الوزراء بتنسيق الوزير .

ب - يتم انصاب القانوني لاجتماع اللجنة بحضور سبعة اعضاء على الاقل وتتخذ قراراتها بأكثرية اصوات الحاضرين واذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

المادة ١١ - تنتهي عضوية اعضاء المجلس لأي من الاسباب التالية :

أ - الوفاة

ب - اذا قدم الاستقالة الخطية وقبلها مجلس الوزراء

ج - اذا تغيب عن حضور ثلاث جلسات متتالية دون عذر او تغيب بخارج المملكة مدة تزيد ستة اشهر متتالية .

د - اذا طلب او طالب في ظل القانون بتدوية مع دائنيه بالصالح الوافي من الالاس .

هـ - اذا صدر ضده حكم قطعي بجناية او خيانة محلة بالشرف .

المادة ١٢ - اذا شغل مركز عضو المجلس لأي سبب من الاسباب الواردة في المادة السابقة فيعين من خلفه وفقاً لاحكام المادة العاشرة من هذا القانون .

المادة ١٣ - تحدد مكافآت رئيس واعضاء المجلس بقرار من مجلس الوزراء على اساس حضور الجلسات .

المادة ١٤ - يتولى المجلس الصلاحيات وكافة السلطات اللازمة لادارة اعمال المؤسسة وتصريف شؤونها ورسم الخطة العامة التي تدير عليها بما يتلاءم وسياسة الحكومة الاقتصادية . ويمارس في سبيل تأمين هذه الغايات الصلاحيات والواجبات التالية :

أ - وضع خطة استثمار اموال المؤسسة ، وتوجيهها لتنمية الصناعة وفق اهداف المؤسسة المنصوص عليها في هذا القانون .

ب - تعيين جهاز الموظفين اللازم للمؤسسة ، ويشمل جهاز الوكلاء والخبراء والمستشارين من داخل المملكة وخارجها ، وذلك بناء على احتياجات المؤسسة لتسيير اعمالها ، وتخصيص هؤلاء الموظفين للدوائر المختلفة للمؤسسة او للمنشآت المدارة او المملوكة من قبلها .

ج - وضع مشاريع الانظمة اللازمة لهذا القانون ، واصدار التعليمات التنفيذية للمؤسسة .

د - تفويض أي وكيل ، او ممثل ، او لجنة ، القيام بأي عمل بالنيابة عن المجلس .

هـ - القيام باجراءات الاعلان عن العطاءات والتفاوض وايدرا الم العقود لاقامة الابنية وانشاء المشاريع وتوريد البضائع والخدمات ، وذلك وفقاً لما تتطلبه احتياجات هذه المشاريع .

و - اقتناء الاملاك وحيازتها والتصرف بها .

ز - وضع اية ترتيبات لبيع انتاج اي مشروع مملوك لها او يقع تحت رقابة المؤسسة ، وذلك بما يتفق وقيامها بواجباتها على اكمل وجه .

ح - القيام بأي عمل آخر يؤدي في رأي المجلس الى قيام المؤسسة بواجباتها على اكمل وجه .

المادة ١٥ - يمثل رئيس المجلس المؤسسة في صلاتها بكافة السلطات والهيئات والاشخاص الآخرين ، وله ان يفوض كلاً او جزءاً من هذه الصلاحيات الى المدير العام بموافقة المجلس .

المادة ١٦ - يحدد النظام الداخلي للمجلس الشؤون المتعلقة بالنقاد جلساته . وادارتها وتسيير اعماله والانشاء والتصويت ، ويصدر هذا النظام بقرار من المجلس .

المادة ١٧ - أ - يعين للمؤسسة مدير عام بارادة ملكية ويقرر من مجلس الوزراء بتنسيق من المجلس وذلك لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ، ويتم اختياره من ذوي المؤهلات العلمية العالية والخبرة في الشؤون الاقتصادية او الصناعية على ان يكون من المشهود لهم في الاستقامة والنشاط والكفاءة .

ب - يحدد قرار تعيين نائب المدير العام وحقوقه المالية .

ج - اذا تغيب المدير العام يقوم مقامه الشخص الذي ينتدبه الوزير .

المادة ١٨ - يكون المدير العام الممثل الرئيسي لقرارات المجلس وادارة اعمالها والممثل القانوني لها تجاه الغير وبهذه الصفة يكون مسؤولاً عن تنفيذ قرارات المجلس وادارة اعمال المؤسسة وممتلكاتها . ومن ادائه الواجبات المستتة اليه بموجب احكام هذا القانون .

مجلس النواب



المادة ١٩ - يحظر على أي عضو من أعضاء المجلس أو أي موظف من موظفي المؤسسة أن تكون له مصلحة أو منفعة في الأعمال التي تقوم بها ويحظر عليه أن يكون وكيلاً أو ممثلاً للمؤسسات الأجنبية التي تتعاون مع المؤسسة إلا أنه يحق له أن يكون مساهماً في الشركات العامة التي تساهم بها المؤسسة أو تقوم بإنشائها .

المادة ٢٠ - يلتزم المدير العام ، وأي عضو من أعضاء المجلس وأي موظف وأي مستخدم تابع للمؤسسة ، بالمحافظة على سرية الأعمال المتصلة بالمؤسسة .

المادة ٢١ - أ - يكون للمؤسسة ملاكها الخاص ويجري انتقاء وتعيين موظفيها ومستخدميها وتحديد شروط استخدامهم وتحديد رواتبهم واختصاصاتهم وانتهاء خدماتهم وسائر الأمور الأخرى المتعلقة بهم بموجب نظام الخدمة المدنية لموظفي الحكومة على أن يمارس المدير العام للمؤسسة صلاحيات الوزير ونائب مديرها أو من يتدببه صلاحيات الوكيل المنصوص عليها في النظام المذكور .

ب - تطبق أحكام قانون التقاعد المدني على موظفي المؤسسة .

#### الفصل الخامس

رأس مال المؤسسة ومواردها المالية

المادة ٢٢ - تتكون موارد المؤسسة المالية من المصادر الآتية :

أ - رأس المال ، ويتكون من :

١ - قرض يبلغ ( ١٠٠ ) مائة ألف دينار بدون فائدة ولمدة عشر سنوات ترصده الحكومة لأمير المؤسسة فور نفاذ هذا القانون .

٢ - كامل قيمة مساهمات الحكومة في المنشآت الصناعية التي تعال ملكيتها إليها وتقييم هذه الملكية في وقت إنشاء المؤسسة بالطريقة التي يضعها وزير المالية .

٣ - المبالغ التي تخصصها الحكومة للاكتساب في رأس مال صناعات أو مشاريع أو عمليات صناعية تقام بعد نفاذ هذا القانون سواء كانت هذه المبالغ تمثل الاكتساب بكامل رأس مال المشروع الصناعي المحدث أو يجرى منه .

ب - احتياطي المؤسسة أو أي احتياطات تملكها المنشآت الصناعية التي تملكها الحكومة .

ج - الأرباح الناجمة عن حصص أو مساهمات الحكومة التي آلت ملكيتها إلى المؤسسة بموجب أحكام هذا القانون والإرباح الصافية للمشاريع الصناعية الأخرى التي تملكها المؤسسة ، على أن تؤدي المؤسسة سنوياً نسبة ٥٠٪ خمسين بالمائة من هذه الأرباح إلى خزينة الحكومة .

د - القروض والهبات والتبرعات المقدمة من الحكومة أو من أي مصدر آخر .

هـ - أية أموال أخرى تقدمها الحكومة أو القطاع الخاص للمؤسسة كأجور القيام بالبحوث أو دراسات إذا قرر المجلس ضمها لحساب رأس المال .

و - ريع أموال المؤسسة المنقولة وغير المنقولة .

المادة ٢٣ - للمؤسسة رد كل أو جزء من عناصر رأس المال المقدم لها من قبل الحكومة . وغير المسدد . قبل الموعد المحدد .

المادة ٢٤ - أ - للمؤسسة عقد قروض محلية من الجهاز المصرفي أو عن طريق إصدار سندات قرض مالية أو بأية طريقة أخرى ، شريطة الحصول على موافقة مجلس الوزراء ، وذلك بعد الاستئناس برأي محافظ البنك المركزي الأردني .

ب - للمؤسسة بقرار من مجلس الوزراء وتسبب محافظ البنك المركزي الأردني عقد قروض أجنبية .

المادة ٢٥ - للمؤسسة أن تستثمر أية مبالغ متوافرة لديها غير ضرورية لعملياتها الجارية بالطريقة التي تراها مناسبة شريطة أن يكون هذا الاستثمار ضمن إطار أهدافها وواجباتها وفق أحكام هذا القانون .

المادة ٢٦ - للمؤسسة أن تتقاضى الرسوم والأجور من المتفعين من دراساتها الفنية وخدماتها الأخرى وفق التعريفات التي يضعها المجلس .

#### الفصل السادس

شؤون المؤسسة المالية

المادة ٢٧ - تعتبر أموال المؤسسة كأموال الخزينة وتحصل بمقتضى أحكام قانون تحصيل الأموال الأميرية المعمول به ، وتدارس المؤسسة لهذا الغرض جميع الصلاحيات المخولة للحاكم الإداري ولجنة تحصيل الأموال الأميرية .

المادة ٢٨ - أ - تبدأ السنة المالية للمؤسسة في ١ كانون الثاني من كل سنة وتنتهي في ٣١ كانون الأول من العام نفسه .

ب - أما السنة المالية الأولى فتبدأ من تاريخ نفاذ هذا القانون وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من كانون الأول من السنة ذاتها .

المادة ٢٩ - أ - بعد المجلس موازنة المؤسسة قبل يوم ٣١ من كانون الأول من كل سنة ، وترفع إلى مجلس الوزراء للمصادقة عليها .

ب - تدرج في الموازنة التقديرية السنوية للواردات والنفقات لمركز المؤسسة الرئيسي وكذلك لكل من مشروعاتها .

ج - للمجلس الحق في نقل تخصيصات بعد من يحدد الميزانية إلى بند آخر .

هكذا قد أدرج

د - على جميع المنشآت التابعة للمؤسسة أن تقوم بتقديم مشروعات موازنتها السنوية للمجلس ، وذلك في التاريخ الذي يحدده المدير العام على أن تشمل مقترحات التنمية وتقديرات كلفتها .

هـ - تقوم المؤسسة بأعداد اقتراحات التنمية وكذلك تقديرات كلفتها قبل يوم ٣١ كانون الاول من كل سنة ، مع تقدير قيمة المنشآت التي تمتلكها بشكل ( ميزانية تنمية موحدة ) وتقدمها لمجلس الوزراء للنظر فيها وذلك ليتم تضمين المشروعات المصادق عليها ضمن الخطة العامة للحكومة أو البرنامج أو ميزانية التنمية حسب ما تقتضيه الحال :

المادة ٣٠ - أ - تقوم المؤسسة بمسك حسابات منظمة لوجوداتها وعملياتها للمنشآت التي تمتلكها ولأية أموال أخرى أو عمليات تجارية تمثل مصالحها في أية مشروعات أخرى .  
ب - تقوم المؤسسة وكل منشأة تملكها بأعداد الحسابات والتقارير السنوية بطريقة تمكن عرض نتائج أعمالها بصورة منظمة ودقيقة تعكس أوضاعها المالية بصورة صحيحة .  
ج - للمجلس أن يوزع مصاريف المركز الرئيسي للمؤسسة أو جزءاً منها وتكاليف الإدارة العامة على منشآتها .

المادة ٣١ - أ - تقوم المؤسسة بفتح حسابات استهلاك واستبدال اممتلكاتها وذلك لكل بند من بنود موجوداتها ب - تحمل الحسابات المذكورة بتلك المبالغ السنوية أو غيرها التي يقرها المجلس .  
ج - يمكن استثمار اقتطاعات الاستهلاك والاستبدال الخاصة بالمباني والمصانع أو أراضها للمنشآت المملوكة وذلك بحد أقصى يعادل نصف قيمة تلك الأموال . ويحدد المجلس شروط الاستثمار أو الأراض .

المادة ٣٢ - للمؤسسة حق التصرف بالإيرادات الفائضة والناتجة عن عملياتها في أي سنة من السنوات بالطرق الآتية :-

أ - تسليد جزء من رأس المال المقدم من الحكومة للمؤسسة أو من قروضها الداخلية أو الخارجية ب - النقل إلى الاحتياطي العام أو أي احتياطي آخر .  
ج - الاحتفاظ بها كرسيد يدور للسنوات القادمة .

المادة ٣٣ - أ - تخضع حسابات المؤسسة لتدقيق فاحص حسابات قانوني يوافق على تعيينه ويحدد اتباعه مجلس الوزراء بتنسيب المجلس في بداية كل سنة مالية .

ب - تخضع حسابات كل منشأة من المنشآت التابعة للمؤسسة للتدقيق من قبل فاحص حسابات يعينه ويحدد أجوره المجلس .

ج - يزود المدير العام فاحصي الحسابات بنسخة من الميزانية السنوية ونسخة من حساب الأرباح والخسائر ، ويرتب عليهم فحصها في ضوء القيود المتعلقة بها .

د - يقوم المدققون بتقديم تقاريرهم للمجلس عن حالة الميزانية العامة للمؤسسة ولكل - من المنشآت المملوكة ، وحساب الأرباح والخسائر والحسابات الأخرى التي تم تدقيقها .

هـ - يرفع المجلس إلى مجلس الوزراء ، في خلال أربعة أشهر من تاريخ إغلاق حسابات المؤسسة ميزانيتها العمومية وحساب الأرباح والخسائر وتقرير عن حالة العمل في المؤسسة وأي منشأة تابعة لها .

## الفصل السابع

## احكام عامة

المادة ٣٤ - أ - تزود الوزارات ، الدوائر والمؤسسات المؤسسة بالتقارير والبحوث والاحصائيات والمعلومات والبيانات التي لها صلة بنشاطها .

ب - تتعاون المؤسسات والدوائر الحكومية والبلديات والمجالس القروية مع المؤسسة لتحقيق غايات هذا القانون .

المادة ٣٥ - يجوز انتداب أو اعارة أي موظف في الحكومة أو أي مؤسسة عامة للعمل في المؤسسة عملاً متفرغاً أو جزئياً ويعتبر عمل الموظف في المؤسسة استمراراً لعمله السابق .

المادة ٣٦ - تتبع المؤسسة في إدارة أعمالها وتنظيم حساباتها وسجلاتها الأصول التجارية .

المادة ٣٧ - تعفى المؤسسة ومنشآتها الخاصة لاحكام هذا القانون من كل تكليف مالي أو ضريبي أو رسم تأمين أو رسم طابع وأردات وغير ذلك من التكاليف المالية ، بما في ذلك رسوم الجمارك والمكوس والاستيراد سواء أكانت تتناول رأس مال المؤسسة أم أموالها الاحتياطية أم دخلها أو أموالها المنقولة وغير المنقولة وكافة معاملاتها .

المادة ٣٨ - لا تصفى المؤسسة ولا تخل إلا بقانون .

المادة ٣٩ - لمجلس الوزراء بتنسيب من المجلس أن يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٤٠ - يلغى هذا القانون أي تشريع آخر إلى المدى الذي يتعارض فيه مع احكامه .

المادة ٤١ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

هكذا  
مجلس النواب



## جدول

بالمنشآت الصناعية القائمة التي تساهم  
الحكومة برأس مالها والمشار إليها بالمادة الثامنة من القانون

الرقم	اسم المؤسسة	رأس مالها الاسمي (دينار)	مساهمة الحكومة (دينار)
١ -	شركة مصفاة البترول الاردنية	٨٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠
٢ -	شركة مصانع الاسمنت الاردنية	٤٥٠٠٠٠٠٠	٢٢٢٧٥٠٠٠
٣ -	شركة البوتاس العربية	٤٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠
٤ -	شركة مناجم الفوسفات الاردنية	٦٠٠٠٠٠٠٠	٤٩٠٤١٣
٥ -	شركة الكهرباء الاردنية	٣٠٠٠٠٠٠٠	٣٣٥٢٨
٦ -	شركة كهرباء محافظة اربد	١٠٠٠٠٠٠٠	١٧٨٨٥٢
٧ -	الشركة الصناعية التجارية الزراعية (الانتاج)	١٠٠٠٠٠٠٠	٢٨٦٨٨
٨ -	شركة مصانع الخزف الاردنية	٧٥٠٠٠٠٠	٢٤٥٠٠٠
٩ -	شركة مصانع الورق والكرتون الاردنية	٧٥٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
١٠ -	الشركة العربية لصناعة الادوية	٥٠٠٠٠٠٠	٥٥٥٠٠٠٠
١١ -	شركة مصانع الزيوت النباتية	٥٠٠٠٠٠٠	١٧٨٨٠٦
١٢ -	شركة الدباغة الاردنية	٤٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
١٣ -	شركة مصانع الاجواخ الاردنية	٥٠٠٠٠٠٠	١١٠٨٠٠
١٤ -	شركة الاتماء الصناعي	٢٥٠٠٠٠٠	٧٠٩٧٥
١٥ -	شركة تصنيع المنتجات الزراعية الاردنية	٢٥٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠
١٦ -	شركة المصانع الاردنية للحطويات والشوكولاته	٢٠٠٠٠٠٠	٥٣٩٠٤
١٧ -	شركة المخازن الآلية الاردنية	١٥٠٠٠٠٠	٢٦٠٠٠٠
١٨ -	شركة الالبان الاردنية	١٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠
	المجموع	٣٢٣٥١٠٠٠	٩٥١٢٣٤٦٦

## السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على إحالة هذا المشروع  
على اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون .

## ٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

## السيد الرئيس

انتهت اجائنا ، الجلسة القادمة ستعقد فيها  
بعد ، والآن ارفع هذه الجلسة .  
( وانتهت الجلسة )

أمين عام مجلس الامة

هاني مبر

رئيس مجلس النواب

فائل عريقات

هنا من ليد



## وقائع العدد

(٩)

حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم



بمناسبة صدور قرار مجلس النواب بالاجماع في جلسته المنعقدة صباح الاربعاء الموافق ١٩٧٣/٤/٤ والمتضمن الموافقة على مشروع تعديل الدستور ، يشرف المجلس بأن يرفع الى مقامكم السامي صادق الشكر وخالص الولاء .

فقد جاء التعديل ملئياً لضرورة استمرار الحياة النيابية في هذا البلد في طريقها الصحيح محققاً المصلحة القومية العليا .

والدستور في هذا البلد الاي الصامد عاش ويعيش موفور الكرامة مصوناً من العبث في جسو من إيمان الشعب به في حياية ورعاية جلالته .

والجلس يذكّر على الدوام حرص جلالته على صيانة الدستور وسيادة القانون في المناسبات والظروف كافة .

وبالختام فاننا نضرب الى الله العلي القدير ان يحفظ جلالته ويعد في عمره ويحقق على يدكم ما تصبو اليه الامة من مجد وعزة ورفعة ويوفكم لاسترداد ما اغتصب من ارضنا الطهور مولانا المفدى .

رئيس مجلس النواب  
كامل عريقات

سيادة السيدة انديرا غاندي ، رئيسة وزراء الهند

ليودهي

ان الشعب الاردني الذي امضته الاحداث الاخيرة في شبه القارة الهندية والذي يتطلع بشوق الى اقامة سلام دائم بين الهند والباكستان يشعر بقلق بالغ وهو يلاحظ ان آلاف الاسرى الباكستانيين لا يزالون معتقلين من قبل حكومة سيادته .

ان مجلس النواب الاردني يرغب في ان يذكر سيادة الرئيسة بأن بقاء هؤلاء الاسرى رهن اعتقال السلطات الهندية رغم اطلاق الحكومة الباكستانية سراح الاسرى المنود يمز في نفوس الاردنيين ونفسوس شعوب العالم اجمع ، ولانه ليس من تقاليد الهند عدم التقيد بالالتزامات الدولية وموائيق جنيف . ولذا فاننا نناشدك بضرورة اطلاق سراح الاسرى الباكستانيين حتى يعودوا بسلام الى بلدكم وعائلاتهم هذا فضلاً عما تحليه الدوافع الانسانية التي تحرصين عليها .

ان اقتراح تسليم الاسرى الباكستانيين الى سلطات بنغلادش لا يتناسب والوعود التي قطعتها حكومة الهند بشأن اطلاق سراح الاسرى .

ان عدم اطلاق سراح الاسرى او اي اجراء لتسليمهم الى سلطات بنغلادش تحت التهديد بمحاكمتهم سوف لا يكون له اثر حسن بين بلدان شبه القارة وبالتالي سيكون ضربة عنيفة للسلام العالمي : ومن شأنه ايضاً ان يبطل كل ما تم عمله لغاية الآن من اجل تحقيق سلام دائم في المنطقة . ولذلك فاننا نناشد سيادته انهاء هذه الفرصة التاريخية لاعادة الحالة في شبه القارة الى حالتها الطبيعية بقبول الالتزامات الخاصة باطلاق سراح الاسرى تهيئة الجو من اجل حل كافة المشاكل الملقة .

وبهذه المناسبة اقدم لسيادته فائق الاحترام والتحية .

رئيس مجلس النواب الاردني  
كامل عريقات

هكذا هو الأصل